بلديات مراكزالوية بغداد و الكوت وديالى
١٩٢١ ـ ١٩٥٨

أ . د احمد يونس الجشعمي
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة بابل

الباحث: ياسين عباس حمد
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة بابل

Municipalities of Baghdad, Kut and Diyala districts
1921 - 1958

Supervisor
a . Dr. Ahmed Younes Al-Jashami

Yassin Abbas Hamad

الملخص :
اختص هذا البحث بـ (البلديات في مراكز الوية بغداد والكوت وديالى) وقسم الى محورين تضمنت الأول الحديث عن (بلديات مراكز بغداد والكوت) ، إذ تعرض الباحث في هذا المحور الى تاريخ تأسيس هاتين البلديتين الذي يعود الى العهد العثماني المتأخر وماقامت به من اعمال عمرانية ، فضلاً عن ذلك تم ذكر كوادرها واعضاء مجلسها في هذه المدة ، إذ تشكلت امانة العاصمة عام ١٩٢٣ في بغداد من مجموع بلديات المركز التي كان ضمنها مدينة الكاظمية وتناولت الدراسة المشاريع والكوادر والواردات ومصروفات والمنح التي حصلت عليهما البلديتين ، فضلاً عن ماانجزته البلديتين في مجال مشاريع الكهرباء والماء وماحققته في انشاء مشروع المجاري لتخليص السكان من المياه القذرة التي كانت تسبب لهم الامراض .
وفي المحورالثاني الذي حمل عنوان (بلدية مركز لواء ديالى) تم الحديث عن بلدية بعقوبة مركز لواء ديالى والتي تأسست في عام ١٨٨٢ في العهد العثماني ثم جرى الحديث اوضاع البلدية في عهد الاحتلال البريطاني وفي مدة الدراسة من ١٩٢١ – ١٩٥٨ والحديث عن مايخص البلدية من كوادر وواردات ومصروفات ، فضلاً عن املاك البلدية والأعمل التي قامت بها البلدية في مجل الكهرباء والماء وتبليط الشوارع وغيرها .

Abstruct :

This study dealt with (municipalities in the centers of the districts of Baghdad, Kut and Diyala). It was divided into two axes that included the first to talk about (Municipalities of Baghdad and Kut centers) In this axis, the researcher presented the history of the establishment of these two municipalities, which dates back to the late Ottoman era, and the construction works that they carried out, in addition to that, its cadres and council members were mentioned during this period. As the Municipality of the capital was formed in 1923 in Baghdad from the total of the municipalities of the center, which included the city of Kadhimiya, and the study dealt with projects, cadres, imports, expenses, and grants obtained by the two municipalities. In addition to what the two municipalities have accomplished in the field of electricity and water projects, and what they have achieved in establishing a sewage project to rid the residents of dirty water that used to cause them diseases.

And in the second axis, which bore the title (Municipality of the Diyala Brigade Center), There was talk about the municipality of Baquba, the center of the Diyala district, which was established in 1882 during the Ottoman era, then the situation of the municipality during the occupation era was discussed. The British in the period of study from 1921-1958 and talk about what pertains to the municipality in terms of cadres, imports and expenses, in addition to the municipal property and the work carried out by the municipality in the field of electricity, water, street paving and others.

المقدمة :
تعددت المواضيع التي جرى البحث بحثها المهتمون بهذا الشأن ، إذ اختلفت مواضيعها بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومازال بها حاجة الى مزيد من البحث في مجالاتها المختلفة إلا أن المجال الاجتماعي يحتاج أكثر من غيره ولاسيما المؤسسات التي كان لها اتصال مباشر بحياة المجتمع ومن هنا جاء اختياري لموضوع (البلديات في مراكز ألوية بغداد والكوت وديالى (١٩٢١ – ١٩٥٨) .

بلديات مراكزالوية بغداد و الكوت وديالى
١٩٢١ ـ ١٩٥٨

أ . د احمد يونس الجشعمي **الباحث: ياسين عباس حمد**

قسم البحث الى مبحثين كان عنوان ألاول (بلديات مراكز الوية بغداد والكوت) وتم التعريف بتاريخ تأسيس البلديتين والذي يعود الى العهد العثماني المتأخر ورؤساءها والكوادر التي ضمتها ، فضلاً عن ذلك أعضاء المجالس التي مثلوها والأعمال التي أنجزتها وتطرق الى وضع البلدتين في عهد الاحتلال البريطاني ثم تناول البلدتين في العهد الملكي ولاسيما بلدية مركز بغداد التي تحول اسمها الى امانة العاصمة عام ١٩٢٣ مع دراسة المشاريع التي أنجزتها أمانة العاصمة ، وشملت الكهرباء والماء وتبليط الشوارع وإنشاء الحدائق والمتنزهات وتوفير النقل ، فضلاً عن ذلك تأسيس الاطفائية في سبيل انقاذ ارواح وممتلكات المواطنين من الحرائق والاهتمام بمجاري المياه القذرة والبحث عن حلول لها من اجل رفع المستوى الصحي ولم يختلف الامر بالنسبة الى بلدية مركز لواء الكوت إلا أن اعمالها لاتضاهي أعمال أمانة العصمة وقد يكون الفارق المالي هو السبب .

وخص المبحث الثاني بلدية مركز لواء ديالى وتمثلت ببلدية بعقوبة مركز لواء ديالي وتم الحديث عنها من تاريخ تأسيسها في العهد االعثماني ثم في عهد الاحتلال البريطاني ، تم التعرض الى جوانب كثيرة فيما يخص البلدية ولعل ذكر كوادرها ومشاريعها وأملاكها كان في مقدمة ذلك ، فضلاً عن التعرض لمشاريع الماء والكهرباء وواردات ومصروفات وقيمة هذه الواردات او المصروفات بالروبية في مدة الانتداب البريطاني للعراق وبالدينار في عهد الاستقلال الذي حدث عام ١٩٣٢ وعززت الدراسة بعدد من الجداول .

(١)

المبحث الأول : البلديات في مراكز الوية بغداد والكوت .

اولاً - أمانة العاصمة في قضاء بغداد المركز :

ضمت امانة العاصمة ([١]) ، مناطق مركز قضاء بغداد والدورة والكرادة والأعظمية وقضاء الكاظمية ([٢]) ، وأسست أول بلدية في بغداد عام ١٨٦٨ بجانب الرصافة وتألف ملاكها من رئيس البلدية وعدد من الكتاب ومحاسب وأمينا للصندوق ومهندس ومفتش صحي وطبيب وعدد من الموظفين والحراس الليليين وضم مجلسها البلدي خمسة أعضاء ([٣]) ، وبسبب اتساع مركز قضاء بغداد لم تعد بإمكان بلدية بغداد الأولى توفير الخدمات الكافية إلى السكان ، ولذلك أسست دائرة بلدية ثانية عام ١٨٧٨ في رأس القرية (شارع الرشيد) حالياً ضم ملاكها رئيس البلدية وعدد من الكتاب ومحاسب وأمينا للصندوق وطبيب وعدد من الحراس وعمال للتنظيف وتكون مجلسها البلدي من ستة أعضاء ([٤]) ، وفي العام نفسه تأسست بلدية ثالثة في جانب الكرخ ضم ملاكها رئيس البلدية وكاتب ومعاون كاتباً ومحاسباً وأمينا للصندوق وعدداً من المراقبين وعمال التنظيف وتكون مجلسها البلدي من خمسة أعضاء وانفردت البلديات الثلاث بميزانية خاصة لكل واحدة إلا أنه في عام ١٩٠٧ واجهت البلديات ضائقة مالية مما اضطرها إلى دمج البلديات الثلاث ببلدية واحدة للتقليل من النفقات وفي عام ١٩٠٩ اعيد تشكيل البلديات الثلاث واستمرت حتى نهاية العهد العثماني ١٩١٧ ([٥]) .

أما قضاء الكاظمية الذي يقع على بعد (١٥) كم شمال بغداد ([٦]) ، فقد اهتمت السلطات العثمانية به الكاظمية لوجود مرقدي الكاظمين موسى بن جعفر ومحمد الجواد (عليهما السلام) ولذلك تم تأسيس بلدية للقضاء عام ١٨٧٥وتولى رئاستها عيسى افندي وعين كاتباً لها محمد افندي وضم مجلسها البلدي شريف افندي ومهدي اغا وحسن افندي وسلمان جلبي وبلغ عدد سكانها (٥٠٥٠) نسمه شغلوا (١١٠١) دار ([٧]) ، وضم ملاكها عام ١٨٨٢ منحل افندي رئيس البلدية وإبراهيم افندي كاتباً ومحمد افندي وعبدالوهاب افندي لجباية الرسوم وحسن افندي فراشاً وفي إحصائية لمدينة الكاظمية عام ١٩٠٦ ضمت (٢١٦) داراً و(٨) حمامات و(١٣) قهوة و(٣٠) دكان وجامع واحد و(٣٣) مسجد وبلغ عدد سكانها (٨٠٠٠) نسمه ، وضم ملاك بلديتها صياد افندي رئيس البلدية وعبدالستار افندي كاتباً لها وتكون مجلسها البلدي من صباح افندي وطعمة افندي وحبيب افندي ([٨]) .

بعد احتلال القوات البريطانية بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ قسمت بغداد إلى ثلاث وحدات إدارية وهي الجانب الغربي من المدينة (الكرخ) وعهد بإدارتها إلى وكيل الحاكم العسكري والمنطقة الواقعة شرق المدينة (الرصافة) وعهد بإدارتها إلى وكيل مدير شرطة المدينة وأصبحت الكاظمية الوحدة الإدارية الثالثة وعهد بإدارتها إلى الحاكم السياسي النقيب مارشال ([٩]) ، وشكل المجلس البلدي عام ١٩١٩ وتولى امانة العاصمة عبدالمجيد الشاوي في الأول من تموز وعين عبدالعزيز المظفر رئيس لبلدية الرصافة ومحمد حسن جوهر رئيس لبلدية الكرخ وعين الحاكم العسكري لمدينة بغداد الميجر بولاد رئيساً لجنة لاجراء الانتخابات في المجالس البلدية تألفت من ممثلين اثنين من الشخصيات البريطانية وتسعة شخصيات عراقية واشترط أن يكون في مقدمة الذين ينتخبون هم الملاك الذين تجاوزت أعمارعم (٢١) عاماً ويدفعون ضريبة سنوية لاتقل عن (٤٠) روبية ([١٠]) ونفذ هذا الأمر في بغداد والبصرة والموصل وبقية المدن العراقية ([١١]) .

(٢)

تولى عبدالرحمن النقيب عام ١٩٢٠ رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة وفي سبيل تقديم الخدمات لسكان مركز قضاء بغداد قسمت البلديات إلى بلديتين واحدة في منطقة الكرخ والأخرى في منطقة الرصافة وإبان قيام الحكم الوطني عام ١٩٢١ أدمجت البلدية بمتصرفية لواء بغداد ومارس المتصرف صلاحية إدارة المتصرفية ، وفي الوقت نفسه صلاحيات رئاسة البلدية وعين توفيق الخالدي أول متصرف في لواء بغداد واعقبه فؤاد الدفتري وبعد استقالة الخالدي جرت انتخابات المجلس البلدي عام ١٩٢٢ وفاز فيها جعفر ابو التمن ومجيد الشاوي واحمد الداود ومحمد افندي ال مصطفى الخليل وعبدالرزاق منير افندي وعلي افندي البازركان وياسين جلبي الخضيري وعبدالرسول جلبي كنه ورفعت افندي الجادرجي ووهبي افندي واحمد الظاهر

ونوري السعيد البرزنجي واتخذ المجلس اول قراراته بعد المصادقة على اعضاء المجلس ، إذ ربطت رئاسة بلدية بغداد بمتصرفية لواء بغداد الذي قسم البلدية إلى ثلاث بلديات الأولى في الرصافة وتولى رئاستها قصي علي البزركان والثانية في رأس القرية (شارع الرشيد) وتولى رئاستها عبدالرزق المنير والثالثة في الكرخ وتولى رئاستها محمد مصطفى خليل (٢) .

تكون كادر بلدية الأعظمية عام ١٩٢٣ (٣) ، من رئيس البلدية ومرتبه (١٢٠) روبية وكاتب وأمين الصندوق ومرتبه (١٠٠) روبية وجابي ومفتش ومرتبه (٣٠) روبية وأربعة حراس مرتب كل واحد منهم (٣٠) روبية ومنورين للمصابيح مرتب كل واحد منهم (٣٥) روبية وأربعة مختارين مرتب كل واحد منهم (٢٥) روبية ومهندس ومرتبه (٥٠) روبية ومفتش للصحة ومرتبه (١٠٠) روبية وأربعة ملقحين للجدري مرتب كل واحد منهم (٣٠) روبية وقابله ومرتبها (١٠) روبية وثلاثة مراقبين مرتب كل واحد منهم (٤٠) روبية وأربعة كناسين مرتب كل واحد منهم (٢٥) روبية وزبالين مرتب كل واحد منهم (٢٥) روبية (٤) ، والجدول الاتي يبين واردات ومصروفات بلدية الأعظمية عام ١٩٢٣ .

جدول رقم (١) يبين واردات ومصروفات بلدية الاعظمية في مركز قضاء بغداد عام ١٩٢٣(٥) .

ت	الواردات	المبلغ بالروبية	ت	المصروفات	المبلغ بالروبية
١	رسم البيوت والدكاكين	١١٩٥٠	١	رواتب	١٢٠٠
٢	رسم الذبيحة	٤١٧٠	٢	صيانة الطرق ورشها	٥٣٠٠
٣	رسم الحيوانات	٨٢٠	٣	اشغال جديدة	٥٠٠٠
٤	رسم المباني	٤٥٠٠	٤	إدارة الصحة والنظافة	٥٠٤٠
٥	رسم الإجازات	٦٠٠	٥	رواتب الموظفين	٣٠٠
٦	رسم الجسور والمعابر	٢٦٣٠٠	٦	ايجارات	٥٠٠
٧	ايجار املاك البلدية	٨٠٠	٧	اشغال عارضة	٢٠٠
٨-	متفرقة	٦٠٠٠	٨	مصاريف اعتيادية	٣٠٠
المجوع		٦٠٥٤٠	٩	امانات الحكومة المركزية	٢٠٠
المصروفات			ج	مصروفات متفرقة	
أ	الإدارة العمومية		١	إسعاف الفقراء	٢٠٠٠
١	رواتب الموظفين	٢٠٤٠	٢	تعليم الأمين	٦٠٠
٢	الإيجارات	٥٧٥	٣	مصاريف الدفن	٣٠٠٠
٣	الكهرباء والتنوير والتلفون	٢٤٦	المجموع		٢٥١٧٥
٤	كتبومطبوعاتوقرطاسية وطوابع	٤٠٠			
٥	البدلات الرسمية والكساوي	٤٠٠			
٦	اشغال عارضة	٧٠٠			
ب	قسم الهندسة				

لو نظرنا إلى الجدول رقم (١) لوجدنا ان هناك فارقاً بين المصروفات والواردات ، إذ فاقت الواردات المصروفات الضعف وكان رسم الجسور الذي بلغ (٢٦٣٠٠) روبية ورسم البيوت والدكاكين

(١١٩٥٠) روبية أعطى هذا الفارق، ولاسيما أن أعلى ماصرفته البلدية في باب إدارة الصحة والنظافة الذي بلغ (٥٠٤٠) روبية وإشغال البلدية الذي بلغ (٥٠٠٠) روبية والملاحظة الأهم في مصروفات البلدية انها لم تقدم مشروعات في حدودها البلدية على الرغم من الأموال التي كانت في ميزانيتها واقتصر الأمر على صرف (٥٠٠٠) روبية فقط وباقي الأبواب هي أبواب ثابته لاتعطي للبلدية أي إنجاز .

تشكلت من بلديات مركز قضاء بغداد عام ١٩٢٣ الدورة والكرادة والأعظمية ، فضلاً عن قضاء الكاظمية امانة العاصمة وكانت تابعة إلى وزارة الداخلية وعين صبيح نشأت (٦) رئيساً لها وتألفت أمانة العاصمة من عدد من الشعب تؤدي العديد من المهام وهذه الشعب هي شعبة التفتيش ويرأسها رئيس مفتشين وتضم عدداً من المراقبين والحراس ومن مهام هذه الشعبة الإشراف على نظافة المدينة وتنظيم الأسواق ونظافة المطاعم والشعبة الهندسية ويديرها مهندس ومن مهامها إجراء الكشف على البنايات ومنح إجازات البناء والشعبة الصحية وضمت طبيباً وصيدلياً وتولت واجبات تسجيل الولادات الحديثة والعمل على الحفاظ على صحة اهالي مركز القضاء والشعبة الإدارية وشعبة إطفاء الحرائق (٧) .

انشأت أمانة العاصمة أول مشروع للماء في منطقة الصرافية بجانب الرصافة وكان المشروع عبارة عن ماكنة صغيرة نصبت في منطقة الصنايع (٨) ، وبلغ عدد الدور التي تزودها أمانة العاصمة بالمياه الصالحة للشرب عام ١٩٢٣ (٦٠٠) دار وتستوفي عن الدار التي تمتلك حماماً وحديقة (١٠) روبيات وعن الدور التي لاتمتلكها (٦,٥) روبية واخذت الأمانة على عاتقها ضخ الماء إلى المساجد ودور العبادة مجاناً وعانى السكان من مشكلة انقطاعه للفترات طويلة ، فضلاً عن ذلك واجه السكان مشكلة أخرى وهي عدم قدرة الأمانة رش الشوارع بالماء مما ادى إلى تتطاير الأتربة وإحداث الإضرار لهم ، فضلاً عن ذلك كان ارتفاع اسعار وحدات الماء تشكل ثقلاً على كاهل المواطن ومن جانبها بررت الأمانة ان تلك المشاكل كان سببها قدم الشبكة ، إذ إن قوة الضخ يؤدي إلى انكسارها باستمرار وهذا يتطلب اموالاً كثيرة من اجل إدامتها (٩) .

استحدثت لجنة ماء قضاء بغداد التابعة إلى أمانة العاصمة عام ١٩٢٤ (٢٠) ، وتكونت هيئة من عدة دوائر تضم مدير الصحة أو أحد أعضاء مجلس الأمانة وآخر تعينه وزارة الداخلية (٢١) ، وتاجراً بغدادياً يختاره أمين العاصمة وتعمل اللجنة على توزيع الماء في بغداد والقيام بتسعير المتر المكعب للماء وتنظيم ميزانية المشروع السنوية الخاصة بالواردات والمدفوعات والعمل على إرساء القواعد التي يعمل فيها المنضمين إلى المشروع بكافة مسمياتهم وتدخل مسؤولية المشروع ضمن مسؤولية ثلاثة وزارة هي وزارة الداخلية والموصلات والمالية وتنحصر مهمة اللجنة في تحسين الماء من حيث التصفية والكمية الموزعة واختير سحب الماء من موقع خارج بغداد وأصبح الماء ذات قوة دفع (١٥- ٣٥) قدماً وتم اختيار مركز في منطقة الصرافية وقامت اللجنة بإغلاق جميع المراكز الصغيرة وبلغ عدد المشتركين في المشروع (٤٠٠٠) مشترك وأصبح المشروع يضخ (مليوني) غالون من الماء في اليوم وسعت امانة العاصمة إلى تطويره وذلك برصد (اربعة) لكوك روبية (٢٢) ، وفي عام ١٩٣١صدر القانون (١٠٤) لسنة ١٩٣١ جعل للجنة شخصية حكمية وتوسعت مشاريع الماء عام ١٩٣٢ ، إذ وجهزت الكرادة الشرقية بأكملها وضخ الماء إلى الكاظمية وإصبع عدد المشتركين في عام ١٩٣٤ (١٦٠٠٠) مشترك وفي إعقاب الحرب العالمية الثانية أنشأت أمانة العاصمة احواض من (الكونكريت المسلح) ، فضلا عن توسعها في تصفية المياه وخزنه والذي أدى إلى سد احتياجات أهالي مركز القضاء من الماء (٢٣) .

(٤)

أصدرت لجنة مركز قضاء بغداد في ٣ آذار ١٩٤٩ تقريراً عن أماكن تجهيز الماء إلى مركز القضاء ، إذ ذكرت أن هناك ثلاثة مراكز لتجهيز الماء ، الأول مركز الصرافية وهو اكبر المراكز ويضخ الماء إلى الجهة الشمالية لمركز القضاء والثاني مركز ماء الكرادة ويتم به تجهيز جانب الرصافة حتى جنوب بغداد ، والآخرهو مركزماء الشالجية والذي يبعد (٣) كم عن المدينة وهو في الجانب الغربي ، إذ يتم به تجهيز منطقة الكرخ والكاظمية وزيادة على ذلك اشار التقرير ان فحصاً اجري على (١٣٢٦) عينة من الماء وكان نتيجة الفحص ان نسبة (٩٣,٣) من هذه العينات تحتوي على نسبة (١٨٪) من البكتريا وهذا يعني ان الماء الذي كانت تجهزه الأمانة وحتى عام ١٩٤٩ لم يكن نقياً بنسبة (١٠٠٪) وانما كانت نسبته قرابة (٨٢٪) (٢٤) .

كان للأمانة أثر كبير في توفير الطاقة الكهربائية إلى قضاء بغداد المركز، إذ انشأت القوات المحتلة عام ١٩١٧ أول محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في العراق وكان الغرض منها توفير الطاقة الكهربائية إلى القوات البريطانية وتجهيز بعض الدور القريبة منها (٢٥) ، وفي عام ١٩٢٨أسست شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد وزودت بيوت الوزراء ودور الحكومة وأصحاب المناصب الرفيعة من المسؤولين في الدولة واستوفت (٢٨) فلساً عن كل وحدة كهربائية (٢٦) ، وكان سعر الوحدة الكهربائية مرتفعاً بشكل كبير ، ولاسيما أن العالم كان يمر بالأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ وكان العراق قد تأثر بها ولذلك ارتفعت الأصوات التي تنادي بتقليل سعر الوحدة الكهربائية (٢٧) ، وأدى الضغط على الشركة من قبل كافة طبقات المجتمع في بغداد إلى تخفيض سعر الوحدة الكهربائية إلى (٢٦) فلساً ونفذ قرار التخفيض في كانون الثاني ١٩٣٤(٢٨) .

عد عام ١٩٣٦ حدثاً مهماً في مجال الطاقة الكهربائية في مركز قضاء بغداد سيما وان الأمانة قامت بالاستغناء عن الفوانيس النفطية التي كانت تضيء بها مركز القضاء وفي عام ١٩٤٨ ونتيجة تصرفات شركة الكهرباء والأجور المرتفعة التي تستوفيها من المواطنين قرر مجلس الوزراء في ٢٥ ايلول انهاء الامتياز إلا أن الاتفاق المبرم مع الشركة الذي لايتيح إنهاء العقد الابعد عشرون عاماً مما دفع الحكومة إلى تأليف لجنة لتفاوض مع الشركة (٢٩) ، ويعد عام ١٩٥٥ نقطة انطلاق لعملية تأميم (شركة القوة والتنوير الكهربائية) وصدر مرسوم ملكي عام ١٩٥٨ بموافقة مجلس الوزراء اسس بموجبه (مصلحة كهرباء بغداد) التي أخذت على توليد وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية في قضاء بغداد (٣٠) .

تولت أمانة العاصمة مهمة أخرى وهي تنظيف المدينة في سبيل الحفاظ على سلامة سكانها ، إذ سلمت الأمانة إدارة التنظيفات عام ١٩٢٣ إلى المستر س - بوركنك وقسمت الأمانة مركز قضاء بغداد إلى ست تقسيمات أربعة في جانب الرصافة وضمت المنطقة الواحدة كادراً تكون من مفتش واحد و(٥) عرفاء و(١٨) كناساً و(١٤) زبالاً وحمارين لكل فرقة ، فضلاً عن (١٩) سائقاً بصحبة عرباتهم لنقل النفايات وجامعي النفايات ، وضم جانب الكرخ مجموعتين قسمت على منطقتين وتكون كادرها من مفتش واحد (٣) عرفاء و(١٥) كناساً و (٨) زبالين ومع كل مجموعة حماران و(٣) عربات مع سائقيها مع جامعي النفاياتوزيادة على ذلك وفرت الأمانة أربعة كناسين وعريفاً للسواحل ، واهتمت الأمانة بتنظيف المرافق الصحية وتخليص المناطق من المياه في المزابل والتخلص منها وكانت هذه المهام تحتاج إلى ايدي عاملة كبيرة ، ولذلك استخدم كادر القسم بأجمعه مع إشراك السجناء في هذا العمل (٣٧) ، وارتبط مشروع المياه القذرة بالصحة العامة وعدته الأمانة من المتطلبات الضرورية لخدمة أبناء القضاء ، وكانت في بادئ الأمر

(٥)

تعتمد على التصريف المكشوف الذي كان يعد عملاً ضرورياً وان كان بدائياً وفي عام ١٩٢٥ اقترحت الحكومة القيام بسحب الأقذار والأوساخ وإخراجها خارج المدينة (٣٨) ، وفي عام ١٩٣٤ شرع أصحاب القرار بالتوجه نحو تأسيس مشروع للمياه القذرة قائم على أسس علمية واعترض ذلك افتقار العراق إلى كوادر فنية وهذا الشيء قد يكون فيه نسبة لعدم انجاز المشروع ، الا أن أمانة العاصمة وجدت فيه العذر المناسب لعدم تكثيف جهودها لإقامة المشروع وتخليص السكان من معاناتهم (٣٩) .

دعت الحاجة الملحة التي أصبحت عليها بغداد في أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥وبعدها من كثرة المياه القذرة نتيجة التوسع الذي حدث في القضاء وزيادة إعداد السكان مما دعا المسؤولين في الأمانة إلى أن يأخذوا الموضوع بجدية أكثر، ولذلك دعوا مجموعة من المهندسين من شركة (جون تايلر وأولاده) البريطانية وبعد دراسة الوضع قررت الشركة القيام بالمشروع مقابل (٧٢٥٠٠٠٠) دينار ولكن المشروع لم يرَ النور لعدم امتلاك الأمانة الأموال في سبيل انجازه (٤٠) ،

وفي عام ١٩٥٤ استطاع وزير الداخلية سعيد قزاز الحصول على موافقة مجلس الوزراء من الحصول على قرض قيمته (١٥٠٠٠٠) دينار حتى تستطيع الأمانة من دفع اجور المهندسين والاستشاريين وشراء الأراضي الكافية للمشروع ومحطات الضخ ومراكز التصفية (٤١) ، وفي عام ١٩٥٥ أسست مصلحة المجاري العامة بحسب القانون (٣٧) عام ١٩٥٥ وكان هدف التأسيس تخليص سكان بغداد من خطر تراكم فضلات المرافق الصحية والمطابخ والحمامات وتراكم مياه الإمطار والنزيز تحت الأرض (٤٢) ، وشهد عام ١٩٥٧ توسيع في شبكة مجاري المياه القذرة ، إذ استطاعت امانة العاصمة مد انابيب بطول (١٧٠) كم في مركز قضاء بغداد بمختلف الإحجام وحتى حجم (٤٥) سم ومد أنابيب أخرى تتراوح احجامها بين (١,٨٥) سم إلى (٢,٣٠) سم في الطرق الرئسية وبطول (٧) م وإنشاء (١٥) محطة ضخ وتم تجهيزها بالأنابيب التي تحتاج اليها ، فضلاً عن ذلك قامت بإنشاء محطة تصفية المياه القذرة في قرية سعيدة جنوب معسكر الرشيد ومد أنابيب إلى نهر دجلة لايصال المياه الصافية من محطة قرية سعيدة (٤٣) .

اطلعت أمانة العاصمة بمهمة إطفاء الحرائق في الدور والمحلات (٤٤) ، ولذلك كان على ملاكها فرقة لإطفاء الحرائق وإنقاذ الأشخاص الذين تحاصرهم النيران ، وانقسم كادرها عام ١٩٢٥ إلى قسمين : إذ اطلق على القسم الأول موظفون على الأرض ، وضم مدير الاطفائية ومعاونه وأربعة سواق للسيارات ورئيسهم وعريفين وكاتب عمومي ومحافظ تلفونات و(٢٦) إطفائي ، وأطلق على القسم الثاني موظفون على النهر وضم هذا القسم سائق زورق وسائق فوهات وعريف و(٤) اطفائيين ، وزيادة على ذلك كان هناك نجار الاطفائية وعد ضمن كادر القسم الثاني وكان مرتبه (١٢٠) روبية ومن اجل قيام الاطفائية بواجباتها زودتها الأمانة بثلاثة مكائن وماطور وسيارتين من نوع (دنيس) وسيارة فورد لوري وسيارة رش استوردت من بريطانيا وهي تزود بالماء بشكل ذاتي بواسطة مضخة صغيرة ، فضلاً عن ذلك زودت الأمانة الفرقة بزورق بخاري من نوع (ميرك ويندر) وسلماً للإنقاذ من الحرائق مع (٤٠٠) فوهة من الأنابيب الكتانية و(٨٢) فوتاً من الأنابيب (٤٥) .

قامت فرقة الإطفاء بأداء عملها بمهنية عالية ، إذ انها تمكنت عام ١٩٢٧ من إخماد حريق اندلع في منطقة البزازة الواقعة في محلة القشلة ، إذ وقع الحادث في آب عام ١٩٢٧ وادي الحادث إلى حرق عدة بيوت الا ان تعاون الشرطة مع رجال الإطفاء أدى إلى إخماد الحريق (٤٦) ، وفي عام ١٩٤١ وقع حريق كمب الكيلاني ، واتهم في هذا الحريق قوات الاحتلال البريطاني في أثناء دخولهم الثاني إلى مدينة بغداد

(٦)

وادى هذا الحريق إلى هروب السكان من منازلهم ، وحدثت عمليات سلب من قبل بعض الناس في المناطق المجاورة لمنطقة الحريق ومن الحرائق الأخرى حريق سوق الشورجة عام ١٩٤٦وعد انفجار مخزن للزيوت سبباً في حدوث الحريق ، وفي سوق العطارين في باب الأغا حدث حريق في منتصف شباط ١٩٥٠ وعد السبب في هذا الحريق احد اليهود وذلك للاستفادة من مبلغ الضمان الذي اعطي للخان من شركة التأمين ، واستمر الحريق للمدة ثلاث ساعات وادي إلى وفاة ثلاثة اشخاص وكان لفرقة الإطفاء دور في اخماد حريق في محلة السليمانية ومحلة الجعيفر (٤٧) وفي عام ١٩٥٨ نشب حريق كبير في مستودعات الكيلاني وكانت مملوءة بالبنزين والنفط وتوسعت النيران في مجموعة من مناطق بغداد، مما اضطر الحكومة الى الاستعانة بعدد من الخبراء من بعض الدول لإطفاء الحريق وعلى اثر ذلك أسست الحكومة (مديرية الدفاع المدني العامة) (٤٨) .

حرصت الأمانة على توفير الحدائق والمتنزهات من أجل راحة الأهالي ، إذ إنها أقدمت عام ١٩٢٩ على جعل جزيرة الجادرية متنزهاً عاماً إلى الأهلي ، وفي العام نفسه فتحت حديقة تخص الأطفال في منطقة باب المعظم وكان الدخول فيها لتلاميذ المدارس الابتدائية من البنين والبنات (٤٩) ، وفي عام ١٩٣٢ أنشأت أول حديقة اسمتها بـ (حديقة العرض) وأنجزت حديقة أخرى في العام ذاته سميت بارك السعدون في منطقة العلوية وأنشأتها على الطرز الحديثة ، وكان الدخول اليها مقابل اجور زهيدة ، وفي عام ١٩٤٠ افتتحت متنزه الملك غازي ونتيجة إلى التوسع العمراني الذي حدث في بغداد والذي ادى إلى تقليل عدد البساتين وجدت الأمانة إحاطة العاصمة بالحزام الأخضر وامتد من مقبرة الانكليز في الوزيرية إلى الباب الشرقي وبصورة موازية إلى السدة الترابية الأثرية سدة ناظم باشا التي كانت تحيط بالمدينة (٥٠) ، وبذلك فأن أمانة العاصمة قد أنجزت مجموعة من الحدائق في بغداد للمدة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٥٠ ، وهي غابة في شرق بغداد وتبلغ مساحته (٩٦٢٥٠٠) م٢ ومشتل ، وتبلغ مساحته (١٨٠٠٠) م٢ وخمس حدائق كبرى وتبلغ مساحتها (٣١٥,١٠٠) م٢ وتسع حدائق للأطفال تبلغ مساحتها (٢٣٧٠٠) م٢ وسبعة عشر متنزهاً بمساحتها (١٦٦,٧٧٧) م٢ ، وثلاث وثلاثون حديقة صغيرة تبلغ مساحتها (٤٤٠٠) م٢ (٥١) .

اولت الأمانة اهتماماً كبيراً في تنظيم القضاء ، إذ اقدمت على فتح الشوارع وتنظيمها وفي عام ١٩٣٠ تم فتح شارع السعدون وكان ينحصر في البداية بين الباب الشرقي وموقع نصب الجندي المجهول القديم في ساحة الفردوس ، وعند جامع ١٤ رمضان حالياً ، وفي عام ١٩٣٤ تم فتح شارع أبو نؤاسى المحاذي لنهر دجلة بطول (٣) كم ، فضلاً عن ذلك تم فتح شارع الكرادة خارج بطول (٨) كم و كان هذا الشارع حلقة وصل بين شمال بغداد وجنوبها الغربي وتم فتح شارع الصالحية بممرين ذهاباً وإيابا (٥٣) ، وفي عام ١٩٤١ فتح الشارع العرضاني لجسر الملك فيصل الأول (جسر الأحرار حالياً) ، وشارع المهدي وشارع بني سعيد وشارع زيد بن ثابت ، فضلاً عن ذلك فتح مجموعة من الشوارع في باب الشيخ وشارع آخر متصل بشارع أبي نوأسى عام ١٩٤٧(٥٤) ، وفي عام ١٩٥٤ تمكنت الأمانة من تبليط شارع الملكة عالية وشارع الرشيد (٥٥) ، ومن اجل تكملة الشوارع الحديثة التي انشأتها في مركز القضاء ومنها شارع الرشيد التي قررت اكساءه بطبقة جديدة من الإسفلت ، وفي سبيل ذلك قررت الأمانة مخاطبة وزارة الداخلية في عام ١٩٥٥ من اجل إقراضها (١٠٠٠٠٠٠) دينار(٥٦) .

ساهمت الأمانة في نقل مواطني القضاء عندما صدر قانون رقم (٣٨) في عام ١٩٣٨ (قانون

مصلحة نقل الركاب) ، إذ ربط هذه المؤسسة بوزارة الداخلية وتحت ادارة امانة العاصمة ، وفي عام ١٩٤٥ اجري تعديل عليها فتم تغير اسمها إلى (مصلحة نقل الركاب) وكان امين العاصمة مديراً لها وكان الى جانبه عدد من الموظفين وقامت المصلحة بالعديد من الإعمال ، وهي جلب مطبعة عصرية لتأمين احتياجاتها من البطاقات وأسست معملاً لخياطة لتجهيز كوادرها ، فضلاً عن قيامها بفتح مستوصف لعلاجهم (٣١) ، وعملت الأمانة منح اجازات البناء وتزويد السكان بالكهرباء والماء النقي ، والجدول الاتي يبين الوحدات الكهربائية والماء النقي وإجازات البناء والترميمات التي زودت بها أمانة العاصمة سكان بغداد ١٩٤٨ – ١٩٥٧ .

الجدول رقم (٢) يوضح الوحدات الكهربائية والماء النقي وإجازات البناء والترميمات التي زودت بها أمانة العاصمة سكان بغداد ١٩٤٨ – ١٩٥٧ (٣٢) .

السنوات	المياه النقية بالكيلو متر المكعب	الوحدات الكهربائية بالالف كيلوواط	اجازات البناء والترميم
١٩٤٨	١٦٧٧٠٠٩٤٩	٣١٢٠٩٥٣٣	-------
١٩٤٩	١٧٣٢١٩٧٢١	٣٥٩٢٦٥٢٥	٦٢٢١
١٩٥٠	١٨٢٠٦٩٣٣	٣٩٥٥٧٥٧٥	٥٥٠١
١٩٥١	٢٢٣٩٧٥٢١	٤٧٠٤٣٨٦٨	٦٤٧٥
١٩٥٢	٥٨٤٦٤٧٦٧	٢١١٠١٠٢٣	٥٩٣٨
١٩٥٣	٢٧٤١٤	٧٣٨١٤	٥١٣٢
١٩٥٤	٢٧٩١٦	٩٠٧١٢	٦٧٦٠
١٩٥٥	٣٤٣٣٨	١٣٢٩٠١	٦٩٤١
١٩٥٦	٣٦١٧٣	١٥٩١٣٦	٨٢٨٥
١٩٥٧	٣٨٧٨٢	١٨٤٢٣١	٩٦٢١

لونظرنا إلى الجدول رقم (٢) لوجدنا ان الامانة زودت قضاء بغداد بكميات كبيرة من الطاقة الكهربائية زادت عن الإلف الكليو واط ، وهي بذات الوقت زودت القضاء بآلاف من الامتار المكعبة من المياه النقية ومنحت المواطنين الف من اجازات البناء ويمكن القول ان كل ذلك اخرج القضاء من العهد العثماني الذي كان حجم الخدمات لايذكر إلى عهد امتازت الخدمات بكبر حجمها ، وهذا الأمر جعل أمانة العاصمة توفر الخدمات لسكان القضاء على الرغم من أنها بدأت هي بإمكانيات بسيطة .

قررت أمانة العاصمة في شباط عام ١٩٥٨ تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية ، إذ كان في نيتها تقسيم الفضلات الواقعة على جانبي شارع الملكة عالية والتي تمتد من الساحة الواقعة في باب الشرقي إلى الساحة أمام جامع الخلاني وتقوم بتوزيعها على من يرغب في شرائها على أن يقوموا ببناء عمارات فوق هذه الأراضي ، وفي نفس الوقت خاطبت امانة العاصمة مجلس الأعمار لطلب قرض بمبلغ (٣) مليون دينار من اجل توسيع شارع المأمون وفتح شارع جديد بجانب الكرخ وبناء ساحتين لوقوف السيارات ، الأولى بالقرب من المستنصرية والثاني قرب سينما الحمراء في الباب الشرقي وعمل كورنيش يبدأ من كرادة مريم وينتهي بالقرب من الدورة ، فضلاً عن ذلك قررت امانة العاصمة تبليط بعض الشوارع ومنها تبليط شارع الملكة عالية والذي يبدأ من شارع فيصل الثاني وينتهي بشارع الأمين وتبليط الأزقة التابعة إلى هذه المناطق (٣٢) .

بذلت امانة العاصمة في قضاء بغداد جهود كبيرة في سبيل تقديم افضل الخدمات إلى أبناء القضاء

(٨)

وعلى الرغم من ذلك بقيت مناطق عديدة من مركز القضاء تعاني سوء الخدمات وحتى عام ١٩٥٨ ، إذ ناشد سكان منطقة راغبة خاتون عام ١٩٥٨ أمانة العاصمة برفع معانادتهم بتبليط شوارع محلتهم (٣٣) ولم يكن سكان محلة كرادة مريم بأحسن حال من سابقيهم كونهم يشكون من وجود المستنقعات والأوحال في شوارعهم (٣٤) ، فضلاً عن ذلك ان عدم تبليط الشوارع ووجود المستنقعات والبرك في منطقة الشيخ عمر سبب كثير من المشاكل لساكنيها الذين ناشدوا وزارة الداخلية ولعدة مرات الا انهم لم يلقوا أذان صاغية (٣٥) ، وفي الوقت نفسه عانت محلة سبع ابكار في مركز قضاء بغداد هي الأخرى من الأوحال والمياه الراكدة في شوارعها ، ولاسيما عند هطول الإمطار وكانت تأمل ان تنتهي هذه المعاناة عندما قامت امانة العاصمة بالإعلان عن نيتها عمل مجاري في المحلة ولاسيما وأنها استلمت أجور ذلك المشروع من السكان إلا أنها لم تباشر بانجازه (٣٦) .

لو تأمنا الخدمات التي قدمتها أمانة بغداد في توفير المياه الصالحة للشرب أو إنجاز مشروع الكهرباء وخدمة تنظيف المدينة فضلاً عن خدمات المجاري وإنشاء الحدائق وفتح الشوارع وتوفير النقل وإطفاء الحرائق لوجدنا أنها خدمات كبيرة بذلت كوادر الأمانة جهوداً كبيرة حتى تحقق هذه الخدمات ولابد لكل مؤسسة من سلبيات ولكن قد تكون هذه السلبيات بسيطة لاتقدر بحجم الخدمات الواسعة المقدمة من قبل الأمانة .

ثانياً : بلدية مركز قضاء الكوت :

يقع قضاء الكوت في القسم الجنوبي الشرقي من العراق ويبعد عن لواء بغداد بمسافة (١٥٥,٨٨٠) كيلو متر وبمسافة (٧٦,٤٠) كيلو متر عن الحدود الإيرانية (٣٧) .

أسست بلدية مركز قضاء الكوت عام ١٨٧٧ وأصبح عباس فخري رئيساً للبلدية عام ١٨٨١وشوقي اغا كاتباً وضم مجلسها البلدي ثلاثة اعضاء هم عبيد اغا وجدوع اغا وعلوش اغا وفي عام ١٨٩١ كان رئيس البلدية خضير افندي السبع ومحمد سعيد كاتباً وضم مجلسها اربعة اعضاء هم منحل ومسلم السبع وعلوان الصادق وعلي حسين الشهاب وكان عبدالرحمن افندي رئيساً للبلدية عام ١٩٠٦ وضم مجلسها علوان الصادق ومنحل ومسلم السبع ومحمد صالح افندي (٥٨) ، وفي عهد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٥ تكون كادر البلدية من عبدالهادي رئيساً للبلدية ومرتبه (١٠٠٠) قرش (٥٨) ، وكاتب ومرتبه (٧٠٠) قرش ومفتش رشدي ومرتبه (٣٠٠) قرش وطه فاهم عضو ومرتبه (٢٠٠) قرش وبلغت إيرادات البلدية (١٣٠٢٢) قرش ومصروفاتها (١٢٠٨٢) قرش (٦٠) .

أنشاءت مشروع الكهرباء بلدية مركز قضاء الكوت في ٢١ حزيران ١٩٢١ بالاتفاق مع أحد الأهالي توفيق جلبي جعفر وحصل على إجازة المشروع من قبل وزارة الاقتصاد والمواصلات في ٢١ حزيران وبحسب الكتاب المرقم ٥٣/ ١٠ /٣٧٨٧ وبموجب الإجازة تم الاتفاق بين المجلس البلدي وصاحب المشروع وحسب قرار المجلس البلدي (١٢٦) في ٣٠تشرين الثاني ١٩٢١ وأمضت هذا الاتفاق متصرفية لواء الكوت وحسب الكتاب المرقم (١٣٣٦٨) في ٢كانون الأول ١٩٢١ ولم يعرض الأمر على وزارة الداخلية للمصادقة على الاتفاق ونصت الاتفاقية على تنوير الطرق العمومية (٦١) .

جرت انتخابات المجلس البلدي في مركز قضاء الكوت عام ١٩٢٢ واشترك فيها (٥٠) ناخباً وفاز

بعضوية المجلس جمعه الحاج حسن شبوط وحصل على (٤٠٨) صوت وأصبح رئيس البلدية ومرتبه (١٥٠) روبية والحاج حسن شبوط وحصل على (٣١٣) صوتاً وسيد سعيد وحصل على (٢٥٨) صوتاً وسيد محمد صالح القريشي وحصل على (٢٥٠) صوتاً وسيد رؤوف أفندي وحصل على (٢٣٦) صوتاً وعبدالرضا الحاج حسين وحصل على (١٦٤) صوتاً وحسن منصور وحصل على (١٣٦) صوتاً (٦٢) .

تألف كادر بلدية مركز قضاء الكوت عام ١٩٢٤ من رئيس البلدية ومرتبه (١٥٠) وكاتب أول ومرتبه (١٢٠) وكاتب ثانٍ ومرتبه (١١٠) وموظف للنفوس ومرتبه (١٢٠) ومنادٍ ومرتبه (٢٥) وفراش ومرتبه (٢٠) و(٤) مختارين مرتب كل واحد منهم (٣٠) ومفتش صحي ومرتبه (٤٥) و(١٤) كناس مرتب كل واحد منهم (١٤) و(٤) جاوش (شرطة البلدية) مرتب كل واحد منهم (٤٠) و (٩) زبالين مرتب كل منهم (١٣) ، فضلا عن ذلك وجود عاملين لتنظيف المرافق الصحية مرتب كل واحد منهم (١٠) وتسلم الكادر رواتبه بالروبية (٦٣) وتمكنت البلدية من القيام بالعديد من المشاريع ، إذ انها تمكنت من بناء مستشفى الكوت الملكي وكلفها (٢٢٥٠٠) روبية وبناء دائرة البلدية وكلفتها (٧٥٠٠) روبية وجلبت ماكنة إلى مشروع الكهرباء كلفتها (٢٥٠٠) روبية واستطاعت ان تنظم طرق المركز ورشها ورصدت لذلك (٩٠٠) روبية ومن اجل ادامة السداد والمحافظة على المركز من خطر الفيضان رصدت لذلك (٥٠٠) روبية (٦٤) . والجدول يبين إيرادات ومصروفات بلدية مركز قضاء الكوت عام ١٩٢٤ .

الجدول رقم (٣) يبين واردات ومصروفات بلدية مركز قضاء الكوت عام ١٩٢٤ (٦٥) .

ت	الواردات	المبلغ	ت	المصروفات	المبلغ
١	رسم المباني	٢٥٠ روبية	٣	رواتب الحراس	٣٦٠٠ روبية
٢	رسم الذبيحة	٦٥٠٠ روبية	٤	رواتب المختارين	١٤٤٠ روبية
٣	رسم الاجازات	١٠٠ روبية	٥	بناء دائرة البلدية	٧٥٠٠ روبية
٤	رسم العبور	١٧٠٠ روبية	٦	بناء المستشفى الملكي	٢٢٥٠٠ روبية
٥	رسم الدلالية	٣٠٠ روبية	٧	تعمير السداد	٥٠٠ روبية
٦	رسم الميدانية	٣٠٠ روبية	٨	تنظيم الطرق ورشها	٩٠٠ روبية
٧	رسم الحراسة	٤١٠٠ روبية	٩	رواتب موظفي التنوير	١٠٠ روبية
٨	رسم الغرامات	١٠٠ روبية	١٠	رواتب المختصين بالوقاية	٤٢٠٠ روبية
٩	رسم ايجار املاك البلدية	٩٠٠ روبية	١١	اشغال عارضه	٢٠٠ روبية
١٠	رسم قراءة المكائن الكهرباء	١٠٠٠ روبية	١٢	ماكينة الكهرباء	٢٥٠٠روبية
١١	رسم السكلة	٢٨٠ روبية	١٣	مصروفات متفرقة	١٥٠٠روبية
١٢	رسم الأرضية	١٨٠٠روبية	١٤	اسعاف الفقراء	١٥٠٠روبية
١٣	رسوم متفرقة	١٧٠٠روبية	١٥	مصاريف الدفن	١٢٠٠ روبية
مجموع الإيرادات		١٤٠٨٠ روبية	١٦	رواتب موظفي الجامع	١٢٠٠ روبية
المصروفات			١٧	الإعانات للتعليم الأميين	٩٠٠ روبية
١	معاشات الموظفين والمستخدمين	٧٥٦٠ روبية	المجموع		٥٧٧٠٢ روبية
٢	رواتب موظفي النفوس	١٤٢٠ روبية			

لو نظرنا الى الجدول رقم (٣) لوجدنا أن قيمة المصروفات التي بلغت (٥٧٧٠٢) روبية تعادل اربعة أضعاف قيمة الواردات التي بلغت (١٤٠٨٠) روبية إلا أن البلدية على الرغم من كثرة المصروفات الا انها انجزت مشاريع كان القضاء بأمس الحاجة لها وفي مقدمتها بناء المستشفى الملكي وشراء ماكنة كهرباء وتعمير السداد وهذه المشاريع قد اثقلت البلدية بالقروض إذ إن البلدية في حالة الضرورة تلجأ للأقترض .

ادت الضائقة المالية التي مرت بها البلدية عام ١٩٢٤ان تستغني عن عدد من موظفيها ومن هؤلاء (١٠)

موظف النفوس الذي أل عمله إلى كاتب البلدية الأول ، فضلاً عن ذلك انهت عمل الكاتب الثاني في البلدية وعدد من المستخدمين وتم أخبار وزارة الداخلية وحسب كتاب المتصرفية المرقم (١٩٩٢) في ١تموز ١٩٢٤ (٦٦) ، واصبح كادرها عام ١٩٢٥ يتكون من رئيس البلدية ومرتبه (١٥٠) وكاتب ومرتبه (١٢٠) ومنادٍ ومرتبه (٢٥) وخادم ومرتبه (٢٠) وحارسان مرتب كل واحد منهم (٥٠) و(٤) مختارين مرتب كل واحد منهم (٥٠) ومفتش الصحة ومرتبه (٥٠) ومفتش البلدية ومرتبه (٤٠) وجاويش ومرتبه (٤٠) (١٢) زبال وكناس مرتب كل واحد منهم (١٢) وعاملين لتنظيف المراحيض مرتب منهم واحد منهم (١٠) وخطيب الجامع ومرتبه (٥٠) ومؤذن الجامع ومرتبه (٢٥) وتسلم الكادر رواتبه بالروبية (٦٧) .

ادعى ملتزم بلدية مركز قضاء الكوت عام ١٩٢٥ انه التزم رسم البنزين والرصيف من قبل البلدية (٦٨) ، وعلى اثر ذلك خاطبت متصرفية لواء الكوت وحسب كتابها المرقم (١٢٠٢) في ١٦ آذار ١٩٢٥ البلدية لاستيضاح الأمر وعلى اثر ذلك اجتمع اعضاء المجلس البلدي برئاسة حاج علي رئيس البلدية وكاتب البلدية إبراهيم مهدي وعضوية راشد عبدالرزاق وحسن منصور ومحمد صالح وقرر المجلس وحسب المحضر المرقم (٨) في ٢٦ آذار ١٩٢٥ مايأتي :

١- إن البلدية وملتزميها وحتى انعقاد المجلس البلدي في ٢٦ آذار ١٩٢٦ لم تكن تستوفي رسم البنزين او الرصيف هي وملتزميها ولذا قرر المجلس رفض ادعاء الملتزم بالتزامه رسمي الرصيف والبنزين من قبل البلدية .

٢ – نظراً لعجز ميزانية البلدية واستنادا إلى ماكان يجري في البلديات القريبة منا ، إذ انهم يأخذون رسم البنزين والرصيف والغاز قرر المجلس استيفاء رسم الكاز والبنزين وكما بين في الجدول أدناه .

جدول رقم (٤) يوضح قيمة الرسوم التي وضعها المجلس البلدي في مركز لواء الكوت عام ١٩٢٥(٦٩) .

ت	المبلغ		المادة
	باره	عانه	
١	-	١	رسم علبة البنزين
٢	٦	-	رسم علبة الكاز
٣	-	٨	رسم طن الكاز الذي يصرف فله
٤	-	١	رسم علبة الدهونات

لو تأمنا قرارات المجلس البلدي لو وجدنا في قراره الأول رد على ادعاء الملتزم وأن فيه كثيراً من الاتزان لانه المجلس في قراره يكون غير ملزم بما يدعه الملتزم من إعطائه التزام رسم البنزين والرصيف ولكن الفقرة الأخرى التي اقرها المجلس يكون فيها قد خرج عن القوانين لكونه لم يستند في اتخاذه فرض الرسوم التي بينها في الجدول أعلى إلى قانون بل ادعى بفرضه هذه الرسوم استناداً إلى مافرضته البلديات المجاورة وهذا وبحسب راي الباحث انتهاك صريح للقانون .

زار المفتش الإداري بلدية مركز قضاء الكوت وأشار في تقريره المرقم (٧٧٥) في ١٦ شباط ١٩٣٦إلى الملاحظاتالاتية : (١١)

١ – ضعف أداء رئيس البلدية ، إذ كانت قابليته في إدارة البلدية لاتقارن بأداء رؤساء البلديات الأخرى وشخص المفتش الخلل في قانون (٨٤) عام ١٩٣١ والذي حصر رئاسة البلدية في منطقة حدود البلدية (٧٠) ، وطالب المفتش بضرورة إعادة النظر بهذا القانون وتبديل هذه الفقرة بما يضمن وجود ورؤساء بلديات اكفاء قادرين على تمشية أمور البلديات لما تشكله البلدية من أهمية كبيرة لكونها الأقرب لما يحتاجه المجتمع من خدمات .

٢ – لاحظ المفتش الأثاث الذي يخص استقبال الملك ووجده قديم لايليق بالملك وأوصى المفتش بضرورة بيع الأثاث والاستعاضة عن ذلك بتأجير أثاث عند زيارة الملك إلى لواء الكوت من إحدى الفنادق خير من الاحتفاظ بالأواني المعرضة إلى التلف ونبه المفتش كاتب البلدية بضرورة مسك سجل الأثاث بحسب التعليمات .

٣ – وجد المفتش أن البلدية لم تقم بمسك سجل مقررات المجلس البلدي وتبين أن الكاتب غير محتفظ بالمقررات حتى بأضبارة خاصة ووجدت المقررات محفوظة بعدة محافظ ولذلك لم يتمكن المفتش من معرفة عدد المقررات التي اقرها المجلس البلدي ولذلك اوصى المفتش بضرورة لفت نظر البلدية ولاسيما الكاتب المسوؤل عن مسك السجل وأعضاء المجلس وتدوين المقررات بعد كل جلسة وأخذ تواقيع اعضاء المجلس وحسب تعليمات وزارة الداخلية .

٤ –لاتمتلك البلدية من المعابر سوى زورق شراعي واحد وهذا الزورق اشترته بمبلغ (١٥) دينار ويقوم الملتزم بجلب زوارق لعمل بها لحسابه الخاص تتراوح بين (٥-٧) زوارق تسهيلاً لعبور السكان على الرغم من عدم وجود زوارق لدى البلدية فإنها تحصل على مبلغ من العبور لايستهان به ، ولاسيما في عام ١٩٣٦، إذ حصلت البلدية على (٧٠٥) دينار ، ولذلك أوصى المفتش الإداري بضرورة شراء معبر (طبكه) لقاء المبالغ التي تحصل عليها البلدية من رسوم بدل الالتزام (٧١) .

ان ما سجله المفتش الإداري يعد ضرورة من الضرورات الملحة في سبيل معالجة السلبيات التي تتخلل العمل الإداري في دوائر الدولة حتى تسير الدائرة وفق الأنظمة والقوانين الصادرة من الجهات الرسمية وفي هذه الحالة تكون قادرة على تقديم افضل الخدمات إلى المواطنين .

بقي مشروع الكهرباء في مركز قضاء الكوت بيد المتعهد ومنذ عام ١٩٢١ وكانت البلدية تدفع له في عام ١٩٣٥ أجورا عن قيام المتعهد بإضاءة الشوارع العامة وكان سعر المصباح ذات (٤٠) شمعه (أمبير) (١٠٢) فلساً وبلغت عدد المصابيح في المركز (١٨٧) مصباحاً ، وبذلك كانت البلدية تدفع إلى المتعهد (٢١,١٣١) دينار شهرياً ، فضلاً عن ذلك يتقاضى المتعهد دينارين عن الزجاجات المستهلكة في الشهر وبذلك يصبح مجموع المبلغ الذي يستلمه المتعهد من البلدية شهرياً (٢٣,١٣١) ديناراً وعليه كانت البلدية تدفع إلى المتعهد (٢٧٧,٥٧٢) ديناراً سنوياً لتنوير الطرق واستغلت بلدية الكوت صدور قانون إقراض امانة العاصمة والبلديات رقم (٤٢) عام ١٩٣٥ فخاطبت متصرفية لواء الكوت في الكتاب المرقم (٦٠٤) في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٥من اجل التوسط لها في وزارة الداخلية لإقراضها مبلغ (٥٠٠٠) دينار(٧٢) وكان الغرض من القرض الذي طالبت به البلدية هو استخدام (٣٠٠) دينار لغرض تبليط الشوارع و(٢٠٠٠) دينار لغرض مشروع الكهرباء ، وبناءً على سعي المتصرفية حصلت موافقة وزارة الداخلية وحسب كتابها المرقم (٣٠٠) في ١٥ كانون الأول ١٩٣٥ على اقراض البلدية (١٥٠٠) دينار ومن اجل معرفة الأموال التي يحتاج اليها المشروع ووضع خريطة تأسيس الأسلاك وتنظيم الشروط لشراء المكائن خاطبت متتصرفية اللواء وزارة الداخلية بإرسال المهندس كيارت وحسب كتاب المتصرفية (٢٨٠) في ٨كانون الثاني ١٩٣٦ (٧٣) .

عزمت بلدية مركز الكوت عام ١٩٣٦ على تأسيس مشروع للماء واستخدمت القرض الذي استقرضته من وزارة الداخلية البالغ (١٥٠٠) دينار وحصلت على مبلغ آخر قدره (٨٠٠) دينار من وزارة الداخلية وحسب الكتاب المرقم (١١٢٦٢) في ٢٩ حزيران١٩٣٥ وزيادة على ذلك حصلت البلدية على مبلغ (٤٠٠) دينار من وزارة الاقتصاد في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٥ عن الإضرار التي سوف تتحملها البلدية عن تبديل مشروع الماء بناحية الغراف وأصبح لدى البلدية (٢٧٠٠) دينار من اجل القيام بمشروع

الماء وقد أجرت مديرية البلديات العامة في بغداد مناقصة حصل المتعهد احمد حمدي وأخوه على إقامة المشروع بمبلغ (١٩٠٠) دينار أما المبلغ المتبقي (٨٠٠) دينار فقامت البلدية بصرفها على بناية المضخة وحوض الترسيب أما مشروع الكهرباء الذي فلم ينجزوبسبب ذلك طالبت متصرفية لواء الكوت في كتابها المرقم (٦١٦) في ١١ كانون الثاني ١٦٣٦ من المجلس البلدي اتخاذ قرار باستقراض مبلغ (٤٠٠٠) دينار وأقرار ذلك من المجلس البلدي وحسب قرار المجلس (١٢) في ١٩ كانون الثاني (٧٤) واستطاعت البلدية في أواخر عام ١٩٣٧ من نصب ثلاث مكائن على حسابها كلفتها (٢٨٠٠) دينار وهي من نوع بترس قوة واحدة منها (١٠٠) حصان والاثنين الاخريين قوة الواحد منها (٥٠) حصاناً وكان الهدف من نصب المكائن الثلاثة هو تشغيلها لإنارة الشوارع وكان عمل اللجة التي تأسست في غضون عام ١٩٣٧كثير من الاخطاء ، إذ ان حساباتها مشوشة فلم تسجل الواردات في دفتر اليومية من نهاية تشرين الثاني عام ١٩٣٧ وحتى ١٣ آذار ١٩٣٨ وفي الوقت نفسه وجدت المصروفات على السياق ذانه ، فضلاً عن ذلك ان موظف الحسابات في المشروع لم يقم بتنظيم ميزانيتي عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨(٧٥) .

تولى رئاسة البلدية عام ١٩٣٨ علي الشبوط وعمل كاتبا لها علي مرتضى وهو متوسط الاقتدار كما وصفه المفتش الإداري وحسب تقريره المرقم (٥٠) في ٢٤ نيسان ١٩٣٨ وتكون مجلسها البلدي من مكي الحاج كردي ومحمد صالح القريني وبدأت عضويتهم في شباط ١٩٣٥ وانتهت في كانون الثاني ١٩٣٩ ومحسن كسار والسيد تقي الطبطبائي وعلي الحاج حسين وبدأت عضويتهم في شباط ١٩٣٨ وانتهت في كانون الثاني ١٩٤٢ واصدر المجلس (٦٢) قرار في عام ١٩٣٨ افتقرت إلى توقيع رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي وحصلت البلدية من أول كانون الثاني ١٩٣٨ ولغاية ١٢ آذار ١٩٣٨ على واردات بلغت (٤٥٢٥,٧٢١) ديناراً صرف منها لغاية ١٢ آذار (٦٦) ديناراً وتبقى لدى البلدية (٤٤٥٩,٧٢١) ديناراً هذا ماشار اليه تقرير المفتش الإداري رقم (٥٠) في ٢٤نيسان الذي أوضح ان البلدية لم تقم بإرسال جداولها الشهرية إلى وزارة الداخلية ومنذ كانون الأول ١٩٣٧ (٧٦) .

أنجزت البلدية بعض المشاريع العمرانية في أوائل عام ١٩٣٨ ، إذ انها انفقت (١٧٠٠) دينار في تبليط بعض شوارع المركز ثم خصصت مبلغ آخر من صندوقها بلغ (٢٤٥٠) دينار لتبليط قسما آخر من شوارع المركز وفي ميزانية عم ١٩٣٩ رصدت مبلغ (١٧٠٠) دينار كان الغرض منه اكمال الشوارع الرئيسية للمركز في غضون شهرين او ثلاثة اشهر من عام ١٩٣٩ حتى يتسنى لها العمل ورصد الأموال من اجل تنظيم وتبليط الشوارع الفرعية ، فضلاً عن ذلك أنشأت البلدية سوقاً إلى أصحاب مهنة القصابية على الطرز الحديثة وجرى تبليط أرضيته على نفقة اصحاب الأملاك (اي اصحاب الأرضي التي تم بناء السوق عليها) وكان من المشاريع التي على وشك ان يبدا العمل فيها انشاء سوق للمخضرات على نفقة اصحاب الأملاك ومن المشاكل التي واجهتها البلدية وجود مستنقع في مركز القضاء وكان بحاجة إلى (٢٠٠٠) دينار من اجل طمره وبسبب ذلك توسط متصرف اللواء بطلب المساعدة من شركة بلفور للقيام بدفنه بواسطة الآلات التي لديها فاعطت الشركة وعداً بطمر المستنقع حينما يتوفر الوقت لديها وكانت شوارع البلدة نظيفة ألا أن الفروع كانت وسخة وكانت تنار الشوارع بواسطة الكهرباء (٧٧) .

استطاعت بلدية مركز قضاء الكوت عام ١٩٥١ تأسيس مشروع كهرباء جديد واستمر العمل في المشروع إلى عام ١٩٥٢ ، إذ تم تجهيز المشروع بمكائن كبيرة وكان المشروع بحاجة إلى الأموال ولهذا السبب سعت الشركة المنفذة إلى كسب عملاء جدد من اجل كسب المال اللازم في سبيل انجاز المشروع ، اما مشروع الماء في مركز القضاء فوصفه من قبل المفتش الإداري وحسب تقريره المرقم (١١٨٦١) في ١١ آذار ١٩٥٢ على انه مشروع بدائي لايسد حاجة ابناء مركز القضاء من الماء الصالح لشرب ، فضلاً عن ذلك أن مكائن المشروع كانت مستهلكة بسبب قدمها وهي لا تعطي الماء الصافي بدرجة كاملة ولهذا السبب أوصى المفتش الإداري بضرورة بناء اسالة جديدة من اجل توفير الماء الصالح وسد

(١٣)

حاجة السكان (٧٨) ، فضلاً عن ذلك ذكر المفتش أن البلدية عام تمكنت ١٩٥٢ انجاز العديد من المشاريع الخدمية ، إذ انها قامت بإنشاء علوه كبيرة للمخضرات مع محلاتها وكراجان واحد للخطوط الداخلية والثاني للخطوط الخارجية وزيادة على ذلك قامت بإنشاء العديد من المقاهي والدكاكين وبناء دار للسينما وتعاقدت مع احدى الشركات لتبليط العديد من الشوارع في مركز القضاء والى جانب ذلك قامت بشراء قطعة ارض لتتخذها مقراً جديداً إلى البلدية بدل المقر القديم بعد ان تقوم في بنائها (٧٩) .

أنجزت الإدارة المحلية في قضاء مركز قضاء الكوت المستشفى الملكي في قضاء الكوت عام ١٩٥٤ وتأخر افتتاحه وعد السبب في ذلك بلدية مركز القضاء ، إذ انها كانت غير قادرة على توفير الطاقة الكهربائية إلى المستشفى وفي سبيل حل هذه المشكلة لجأت البلدية إلى شراء ماكنة كهربائية ذات قوة (١٠٠) كيلو واط وتشيد خزان ترسيب جديد ، فضلاً عن ذلك وضعت البلدية خزاني ماء بالقرب من المستشفى حتى يتم تجهيز المستشفى بالماء بصورة مستمرة وسلمت البلدية في الوقت نفسه مشروع الماء الجديد في مركز قضاء الكوت إلى أحد المتعهدين والتي قدرت كمية الماء التي يجهزها المشروع بـ (١٠٠٠٠٠٠) غالون وكان من المؤمل أن يسلم المتعهد المشروع في ٢٣ نيسان ١٩٥٤ بعد ان جهز المتعهد المشروع بأحواض الترسيب والتصفية ومد شبكة الأنابيب في كل أجزاء مركز القضاء ورفع شبكة الأنابيب القديمة ، فضلاً عن ذلك قررت البلدية فتح شارعين الأول يخترق محلة الأكراد والثاني يخترق محلة الكاظمين ، فضلاً عن ذلك عمدت البلدية إلى تنظيم الحدائق وغرس الأشجار في الشوارع الخالية منها (٨٠) .

أقدمت بلدية مركز قضاء الكوت عام ١٩٥٥ على شراء ثلاثة طواقم كهربائية وذلك لتعزيز قدرة مشروع الكهرباء في مركز القضاء وبلغت قوة الماكينة الأولى (٥٠٠) كيلو واط اما الماكينتين الآخرتين بلغت قوتيهما (٢٥٠) كيلو واط وتم تجهيز المشروع بكافة المعدات التي يحتاجها ، إذ تم شراء مفتاح من نوع كبير ومحولتين قوة كل واحدة منهما (١٥٠٠) كي . فى . اي وكان الغرض من المشروع تحسين الطاقة الكهربائية في مركز القضاء حتى يستطيع المواطن من الحصول على الواحدات الكهربائية التي يحتاجها (٨١) وفي آذار عام ١٩٥٨ أصبحت بلدية مركز قضاء الكوت من بلديات الدرجة الأولى وكان يديرها المحامي يوسف الطواش وعين في منصبه مديراً للبلدية في ١٢ أب ١٩٥٧ وكان يتقاضى راتباً مقداره (٧٢) ديناراً ووصف من قبل المفتش الإداري بحسب تقريره المرقم (٢٧) في ١٩ آذار ١٩٥٨ بما نصه ((انه كان على قدر كبيرمن الحرص في أداء واجبه)) ، وأنجزت البلدية العديد من المشاريع في مدة رئاسته ، إذ تم رصد مبلغ (١٧٨٠٦) دينار وكان الغرض منها تبليط العديد من الشوارع وهي :

١ – تبليط شارع النهر الممتد من دائرة البلدية إلى المعمل الألماني القديم .

٢ – تبليط الشارع الممتد بين سدة المشروع (مشروع الغراف) ويأخذ باتجاه الجانب الأيمن إلى ان يصل إلى ناظم الدجيلة وتعاقدت البلدية مع متعهد لانجاز تبليط الشارعين وباشر المتعهد بانجاز العمل في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٧ وتوقف العمل بالتبليط وعد السبب في ذلك إنشاء مشروع الماء الجديد إذ إن مد الأنابيب في الشوارع قد أعاق إتمام التبليط الذي سيباشر به المتعهد بعد انجاز مشروع الماء وقد أكد ذلك الكتاب الصادر من متصرفية لواء الكوت المرقم ٢/٦ في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٨ والموجه إلى المتعهد (٨٢) .

(١٤)

استقرضت البلدية عام ١٩٣٧ (٢٨٠٠٠) دينار من وزارة المالية واخذت تسدد القرض على شكل دفعات بلغت قيمة الدفعة الواحدة (٢٨٠٠) دينار وتم تسديد آخر قسط إلى وزارة المالية عام ١٩٤٦ قامت البلدية بإقراض لجنة ماء والكهرباء التابعة لها قرضين القرض الأول وقيمته (١٢٤٠,١٦١) دينار في أيار عام ١٩٤٦ والثاني (١٤٦٤٤) ديناراً في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٧ وسددت اللجنة من قيمة الفرضين (١٠٠٤٨,١٥٢) ديناراً وبقي في ذمتها (٥٨٣٦,٠٠٩) دينار وبلغت مصروفاتها حتى تشرين الأول عام ١٩٥٧ (٢٤٠٠,٠٥٩) دينار وكانت واردات البلدية عام ١٩٥٨ (٢١٠٦٢,٥٩٦) ديناراً اودعت منه (١٩١٠٠) دينار في مصرف الرافدين وبقي في صندوقها (١٩٦,٥٩٦) ديناراً (٨٣) .

كان لدى بلدية مركزقضاء الكوت العديد من الأملاك في أوائل عام ١٩٥٨وهي (١٧) حانوتاً في محلتي العباسة وسيد حسين وسوق القصابين و(٥٠) محلاً لبيع المشروبات الروحية ومحل لبيع النفط ومحل آخر كان مخصصاً لبيع أدوات السيارات وزيادة على ذلك امتلكت البلدية مقهيان وخان في محلة العباسة هذا ماسجله تقرير المفتش الإداري (٢٧) في ١٩ آذار ١٩٥٧ والذي أشارفيه إلى العديد من الملاحظات التي تخص احتياجات مركز القضاء من المشاريع وهي فتح شوارع جديدة وتنظيمها لتخلص من برك المياه الراكدة والروائح الكريهة وفتح مجاري في القضاء بالسرعة الممكنة ، إذ انها تشكل امراً في غاية الضرورة فيما يخص الصحة العامة إلى السكان وعلاوة على ذلك شدد المفتش على ضرورة استقامة الشوارع العامة التي تخترق المدينة من جهاتها الأربعة (٨٤) .

الواضح أن بلدية مركز قضاء الكوت قدمت كثير من الخدمات للأبناء القضاء ولاسيما في مدة الخمسينات ، إذ انها وسعت مشروع الكهرباء واستطاعت في الوقت نفسه من تبليط مجموعة من شوارع القضاء وإقامة العديد من الأماكن لبيع المخضرات

على الطرز الحديثة ، فضلاً عن ذلك باشرت في وأخر مدت الدراسة اقامة مشروع الماء لاهالي القضاء وفي تقدير الباحث ان البلدية قامت بأعمال وفق القدرات التي امتلكتها .

المبحث الثاني : بلدية مركز لواء ديالى (بعقوبة) :

تقع بعقوبة في الشمال الشرقي من بغداد على بعد (٥٠) كيلو متر وتقع على ضفتي جدول خراسان المتفرع من نهر ديالى (٨٥) .

أسست بلدية بعقوبة في العهد العثماني عام ١٨٨٢ وكان أول من تولى رئاستها فهمي افندي (١٨٨٢- ١٨٩٢) (٨٦) ، وتكون مجلسها البلدي من ثلاثة اعضاء هم الحاج بندر واغا وخميس اغا (٨٧) ، وفي عهد الاحتلال البريطاني تولى محمد توفيق رئاسة البلدية عام ١٩١٧ (٨٨) ، وعين اسماعيل افندي كاتباً لها وكان اعضاء المجلس البلدي مهدي افندي درويش والسيد شهاب السيد احمد وعبدالهادي افندي صالح ومهدي محمد سعيد وسيد عثمان عبدالقادر عثمان وسبع بن خميس (٨٩) .

تولى رئاسة البلدية في اوائل عام ١٩٢١ مصطفى افندي بندر وكالة وعقبه في رئاستها عضو المجلس البلدي عبدالهادي الحاج صالح الحاج مهدي ومكث فيها حتى أواخر عام ١٩٢١ عندما قدم استقالته وفي بداية عام ١٩٢٢ تولى علي غالب رئاسة البلدية وتكون مجلسها البلدي من الأعضاء مهدي درويش علي الخشالي وشهاب السيد احمد و عبدالهادي صالح الحاج مهدي السعد ومهدي الحاج سعيد الحاج راضي

(١٥)

وسيد عثمان عبدالقادر وصالح محمود وإسماعيل نصيف السجان وعبد الرزاق سعودي الخشالي ومحمود الحاج شكر وعبدالوهاب سلمان الجبوري (٩٠) ، وفي ٤ كانون الثاني ١٩٢٦ قدم علي غلب استقالته من رئاسة البلدية وعين بدلاً عنه لرئاستها عثمان عبدالقادر وكالة وعين خلفاً له سعيد فهمي في أواخر عام ١٩٢٦ واستمر في عمله إلى ٣١ كانون الأول ١٩٢٨ وحل محله محمد توفيق عيدان في كانون الثاني ١٩٢٩ وقد تكون المجلس البلدي في عهده من عبدالرحمن قاسم ومحمد درويش على الخشالي وخليل ثابت إبراهيم وشاكر افندي وعمار عباس وإبراهيم قاسم وإسماعيل نصيف السجان وعبدالقادر محمد حسن وعبدالرزاق سعودي الخشالي (٩١) .

ظلت بلدية بعقوبة وحتى عام ١٩٢٥ تنير الطرق والدوائر الحكومية بواسطة المصابيح النفطية وفي عام ١٩٢٦ اتفقت البلدية مع احد المستثمرين وهو الياس دولت من أهالي لواء بغداد ونص الاتفاق بين الطرفين على قيام المتعهد بإنشاء المشروع على حسابه الخاص مقابل ذلك تقوم البلدية بدفع ثمن الوحدات التي تستهلك عن إضاءة طرق القضاء وبدأ المشروع بماكينة مستهلكة جلبها المتعهد من لواء بغداد ووضعها في غرفة من غرف سراي الحكومة ومد قسماً من الأسلاك على اعمدة من خشب وجعل من القسم الآخر على واجهات البيوت وانبرت الشوارع العامة والطرق الخاصة بالقوة الكهربائية ، إذ اشترك في المشروع الدوائر الحكومية وموظفي الدولة وعدد قليل من الأهالي من سكان القضاء الا ان القوة الكهربائية التي زود بها المستهلكون كانت ضعيفة حتى عام ١٩٢٨ ، إذ قام المتعهد بجلب ماكنة أخرى ووضعها في (ام النوى) واسند العمل في هذه الماكينة إلى الاسطة محمد جاسم عيس الديري وبقي المتعهد يزود القضاء بالطاقة الكهربائية حتى عام ١٩٣١ ، إذ تعاقدت البلدية مع المتعهد محمد الديري ونص الاتفاق بين الطرفين على إنارة الطرق والدوائر الحكومية وحتى البيوت بأجرة مقطوعة (٩٢) .

حددت متصرفية لواء ديالى الحدود البلدية لكل قضاء وناحية في عام ١٩٣٢ وكانت حدود بلدية بعقوبة من جهة الشمال تمثلت بقريتي هويدر وخرنابات ومن الجنوب سكة الحديد من جسر مارشال إلى مفرق طريق شهربان – بعقوبة ومن الشرق فتمثلت بالطريق الفاصل بين بساتين بعقوبة إلى نهر خراسان ومن ناحية الغرب نهر ديالى والحقت بها قرى بهرز والهويدر وخرانابات (٩٣) .

أنجزت بلدية بعقوبة جسراً بقيمة (٦٠٠) دينار وداراً للقائمقام بقيمة (٥٠٠) دينار عام ١٩٣٤ وأنشأت مجزرة بقيمة (٧٥) دينار ومن مشاريعها الأخرى إنشاء سد قدرة كلفته بمبلغ (٣٠٠٠) دينار ثم عادة لتعيد تقدير التكلفة إلى (١٥٠٠) دينار وبلغت ميزانيتها في عام ١٩٣٤ (٢٤٩٠) ديناراً مع مدورها من عام ١٩٣٣ البالغ (١٠٠٠) دينار ويعد سراي الحكومة من ضمن املاك البلدية وهو مأجر من قبل موظفي الحكومة في مركز القضاء الا انه لم تحدد قيمة الأجور على الرغم من ان اجوره تتراوح بين (١٤ – ٢٠) دينار وتوجد محطة في مركز القضاء لتوليد الطاقة الكهربائية بعهدة متعهد الذي ينوي تعهد مشروع الماء الذي لو أنجز سوف يعود على البلدية بإيراد لأبأسى به وقدرة وزارة الإشغال والمواصلات قيمة مشروع الماء (٨٥٠٠) دينار الا ان الصعوبة في صرف مبلغ كبير على مدينة صغيرة مثل بعقوبة هذا ما أشار اليه تقرير المفتش الإداري المرقم (٥٩٥) في ٣ آذار ١٩٣٤ (٩٤) .

استطاعت بلدية بعقوبة عام ١٩٣٤ من إصلاح سجن بعقوبة وقام معمار البلدية عبد الجبار بالإشراف على التعمير وإعداد الكشف الخاص بالتعمير ورصدت البلدية (٥٤٠) ديناراً لغرض شراء

(١٦)

(٣٠٠٠٠) طابوقه ، وكان الغرض من استعماله في إقامة الأسس فوق الأسس الأصلية ورفعها مسافة متر ونصف ومن ثم اكملها باللبن (الطابوق غير المفخور) ورصدت له مبلغ (٤٥٠) ديناراً ، إذ تم شراء (٢٠٠٠٠٠) طابوقة من اللبن لاكمال البناء حتى السقوف ورصد مبلغ (١٠٠٠) دينار لشراء الجص أما الاسمنت فإنها رصدت له (٣٨) دينار لشراء (٣٠) برميل للتبليط وتزفيت الأسس التي ستبنى ، فضلاً عن ذلك ان ترميم السجن كان بحاجة إلى الحديد (الشليمان) ، إذ تم رصد (١٠) دينار لشراء (٣) قطع حديد بطول (١٣) م ورصد مبلغ (١٨) دينار لشراء (٦) قطع حديد بطول (٤) م ، فضلاً عن ذلك كان البناء

بحاجة إلى القصب والحصران (باري) وتم رصد (١٢) دينار لغرض شرائه ورصدت (١٢) دينار أخرى من اجل شراء الطابوق والاسمنت لغرض تطبيق ساحة السجن ورصد (١٥) دينار أجرة العمال ومبلغ خمس دنانير من اجل مشرف العمل وبذلك يكون المبلغ الإجمالي (٢١٠٠) دينار ، فضلاً عن ذلك وفرت البلدية مبلغ (١٠٠٠) من اجل تعمير القسم الخارجي من السجن ومن ضمنه غرفة المأمور ومدخر الأوراق وغرفة المحافظين والأمن العام (٩٥) .

تمكنت البلدية عام ١٩٣٦ من انجاز طريق خراسان وتكون هذا الطريق من شارعين عرض الواحد منهما (١٠) م وتمكنت البلدية من شراء البساتين والدور والأراضي التي تقف عائقاً في سبيل انجاز العمل وتم افتتاح الطريق في ٣١ آذار ١٩٣٦ ، فضلاً عن ذلك اقدمت البلدية على انشأ طريقان آخرين ، إذ قامت بتبليط طريق بعقوبة – بغداد بالتعاون مع أمانة العاصمة وطريق شهربان – ديمة وكلفها الطريقان (٢٠) الف دينار خصصتها البلدية من ميزانية عام ١٩٣٦ (٩٦) .

بلغت واردات بلدية بعقوبة في ايلول عام ١٩٣٦(٥٤٤٦,٠٣٧) ديناراً صرف منها (٤٠٧٤,٧٧٦) ديناراً وبقي منه (٢٦١ ,١٣٧١) ديناراً وتم إيداع المبلغ (١١١٩,١٠٨) ديناراً في حساب البلدية في الخزينة العامة بموجب الصك المرقم (٢٠٣٧) في ٢٩ ايلول عام ١٩٣٦ وبقي في صندوقها (٢٥٢,١٥٣) ديناراً هذا ماكده تقرير المفتش الإداري المرقم (٤) كانون الثاني ١٩٣٧ وقد ذكر المفتش رسوم البلدية عام ١٩٣٦ وهي رسم النقل (٤١,٢١٩) ديناراً ورسم العبور (٥٦,٧٩٩) ديناراً ورسم اجازات الحرف (١١,٤٥٥) ديناراً ورسم المجازر (٣٦,٨٩١) ديناراً ورسم الدلالية (٢٣,٩٦٠) ورسم الحراسة (١٩١,٨٩٢) ديناراً ورسم الأرضية (٧٢,٣٤٠) ديناراً وكان مجموع إيراداتها لشهر أيلول (٤٣٦,٧٥٩) ديناراً (٩٧) .

كان للبلدية بعقوبة مجموعة من الأملاك وهي :

١ – مستوصف مأجر إلى دائرة الصحة في قضاء بعقوبة .
٢ – بناية مأجرة إلى دائرة الشرطة .
٣ – بناية مأجرة إلى مدير المتوسطة في مركز القضاء .
٤ – دار مأجرة إلى دائرة البيطرة .
٥ – المدرسة المتوسطة في بعقوبة وهي مأجرة إلى المعارف .

– أربع دور كانت قد بنتها البلدية في مدخل مركز القضاء وأجرتها المومسات .

استفادت البلدية من بدلات إيجار املاكها الا انها واجهت مشكلة في دورها الأربعة التي كانت البلدية انشأتها وأنشأت مقابلها غرفة وطارمة كمخفر إلى الشرطة مقابل سكنى المومسات وكانت البلدية تتقاضى إيجارا عن الدور (٨٤) ديناراً سنوياً إلا أن إدارة القضاء قررت نقل المومسات إلى محل آخر من اطراف مركز القضاء فأخلت الدور المذكورة ولم يتقدم احد من الأهالي لاستثمارها وادى ذلك إلى خسران البلدية إيجارها ، فضلاً عن ذلك أن عدم اشغالها سوف يؤدي إلى خرابها ولذلك اقترح المفتش الإداري نقل دائرتي البيطرة والكمارك لتشغل كل واحدة منها دارين لتوسع موظفيها من جهة وفائدة البلدية من جهة ثانية (٩٨) .

اطلعت بلدية قضاء بعقوبة بمهمة القيام بإدارة القرى القريبة منها كقرية الهويدر وبهرز وخرانابات كأقسام تابعة لها إذ كانت ذات إعداد سكانية كبيرة وكانت بحاجة إلى الخدمات وبسبب ذلك وقعت مهمة جباية رسومها على بلدية بعقوبة وهي في الوقت نفسه تخصص ما تحتاج اليه من مراقبين وكناسين وزبالين وزيادة على ذلك كان من مهام البلدية إنارة شوارع هذه القرى وتأمين احتياجاتها من الحراس الليلين ولكن الحراس او العمال الذين كانت البلدية توفرهم لم يكونوا بالإعداد التي تكفي لانجاز الإعمال المكلفين فيها في هذه القرى (٩٩) ، وكانت الطرق التابعة إلى قرى الهويدر وبهرز وخرانابات بحالتها الرديئة في موسمي الصيف والشتاء ، إذ انها في فصل الشتاء تكثر فيها الأوحال والحفر وفي فصل الصيف يتصاعد الغبار وتتراكم الأتربة إلى الحد الذي يصعب المرور من خلالها وهذه الطرق كان من غير الممكن الاستغناء عنها كونها طرقاً لمرور السيارات التي تنقل الغلاة والثمار من البساتين وهي الطريق الوحيد إلى اهالي القرى وموظفي الدولة وكان لابد من الاعتناء بها من قبل البلدية ولكن كانت قلة الأموال التي تحصل عليها البلدية يعد سبباً مباشراً إلى عدم عناية البلدية في هذه الطرق والسعي إلى اصلاحها او تعميرها ولذلك بقي اهالي هذه القرى يعانون من هذه المشكلة (١٠٠) ، وكان مرض الملاريا (١٠١) ، منتشراً بشكل كبير في بعقوبة إذ ان انتشر المياه الزائدة والحفر التي تتجمع فيها المياه والذي ينتشر فيها البعوض سواء كان في البساتين المجاورة او في السواقي المنتشرة في داخل القضاء وكانت البلدية غير مهتمة بردم المستنقعات والتخفيف من حجم الحفر الكثيرة التي تعد مسرحا لمياه القذرة الراكدة والروائح الكريهة التي يتواجد فيها البعوض الذي يعد سبباً مباشراً إلى مرض الملا ريا (١٠٢) .

تمكنت بلدية مركز بعقوبة من القيام بالعديد من المشاريع عام ١٩٣٧ وبسبب ذلك استملكت (٣٤) داراً من اجل توسيع شارع المحطة من (١٧ – ٤٠) م وفتح شارع جديد سمي بشارع الملك غازي يبدأ من الجسر الحديدي وينتهي إلى مركز القضاء من جهة بستان احمد كاكا ومنه يمتد إلى القنطرة الواقعة على شارع النهر ، إذ تقع رئاسة البلدية وكلف هذان الشارعين (١٥٠٠) دينار وبادرة البلدية إلى جمع أنقاض البساتين والدور التي تم تهديمها والأشجار والنخيل كي تباع مجتمعتاً بناء على اقتراح المفتش الإداري والذي استثنى مادة الطابوق في سبيل رصف الشوارع عند بدأ العمل وزيادة على ذلك بلطت البلدية شارع السراي في مركز القضاء وأشار المفتش إلى أن جسور المدينة معابرها بحالة جيدة وهي ليست بحاجة إلى التعمير (١٠٣) .

عانى سكان بعقوبة من عدم وجود مشروع للماء الصالح للشرب ولاسيما وأنهم كانوا يشربون الماء من

النهر وكان مليئاً بالجراثيم التي كانت تسبب لهم الإمراض وكان مشروع الكهرباء عهدت به البلدية إلى المتعهد الا ان البلدية قررت عام ١٩٣٧ انشاء مشروعي الماء والكهرباء وقامت بشراء الآلات والأجهزة التي يحتاج اليهما المشروعان هذا ما أشار اليه تقرير المفتش الإداري المرقم (٤) في ٣كانون الثاني ١٩٣٧ والذي ذكر ان سكان بعقوبة كانوا يعانون من شرب المياه القذرة والذي لابد على السلطات صاحبة القرار من تخليص السكان من هذه المعاناة عن طريق اكمال مشروع الماء الصالح للشرب ، فضلاً عن ذلك بين المفتش ان مجزرة قضاء بعقوبة افتقرت إلى النظافة وعدم العناية بها من قبل المسؤولين في البلدية ولاسيما أن حيوانات النقل كانت تدخل إلى داخلها مما تزيد الأمور سوءاً وناشد المفتش المسؤولين إلى ضرورة الاهتمام بالمجزرة ومراقبتها من قبل الجهات الصحية (١٠٤) .

ضم كادر البلدية عام ١٩٤٧ لطفي عزت رئيس للبلدية ومرتبه (٢١) ديناراً وعين في وظيفته في ٩شباط ١٩٤٦ وكان ذا اخلاق حسنه وعبدالوهاب موسى معاون مهندس ومرتبه (١٨) دينار أخلاقه حسنه وإدارته لعمل جيدة عين في وظيفته في ٧ كانون الأول ١٩٤٦ وشريف رشيد محاسب ومرتبه (١٥) ديناراً عين في وظيفته في ٤ تشرين الأول ١٩٢٦ وهادي عجينة ملاحظ فني ومرتبه (١٢) دينار عين في وظيفته في ١٥ أب ١٩٤٦ والحاج عبدالرحمن قاسم امين الصندوق ومرتبه (١٢) ديناراً عين في وظيفته في ١ آيار ١٩٣٧ وعزيز كريم كاتب المصروفات ومرتبه (١٠) دينار عين في وظيفته (١٦) تموز ١٩٣٨ واسماعيل محمد كاتب الواردات ومرتبه (٨) دينار عين في وظيفته في (٧) تموز ١٩٤٣ وحميد ربيع كاتب البلدية ومرتبه (٨) دينار عين في وظيفته في (٢١) كانون الأول ١٩٤٤ وعبد الامير عيس ملاحظ الانضباط ومرتبه (٨) دينار عين في وظيفته في (٤) نيسان ١٩٣٠ ووصف من قبل المفتش الإداري في تقريره المرقم (٢٢) في ٢٠ تشرين الأول بمانصه (انه موظف نشيط وانه دائم التجول في البلدة يلاحظ المراقبين ويحثهم على عملهم) ويوجد في قرى الهويدر وخرنابات وهرزة السادة جابي ومراقب وثمانية مراقبين في بعقوبة (١٠٥) ، تكون اعضاء المجلس البلدي في بعقوبة عام ١٩٤٧ محمد دروش علي وابرهيم مطر وعزيز علي الدرويش وجميل الثابت وتم انتخابهم في ٢١ كانون الأول ١٩٤٥ وإبراهيم ورد ونامق مصطفى وحسين علوان (ابوسيف) وتم انتخابهم في ١٢ كانون الاول ١٩٤٣ وحسين علوان عبدالحسين وتم انتخابه في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ (١٠٦) .

كان للبلدية بعقوبة مجموعة من الأملاك عام ١٩٤٧ وهي دار البلدية التي شغلتها الشرطة وهي مأجرة بـ (٦٥) سنوياً والمستوصف وهو مأجر بـ (٨٠) ديناراً سنوياً ومكتب المعارف وهو مأجر بـ (٨٠) دينار سنوياً ودار البلدية وهي مشغولة من قبل مدير الخزينة وهي مأجرة بـ (٤٨) ديناراً سنوياً وهذه البنايات كانت بحاجة إلى الترميم ، فضلاً عن ذلك كان للبلدية مقهى البلدية وهي مأجرة بـ (١٤١,٢٥٠) ديناراً سنوياً ونادي الموظفين وهو مأجر بـ (١٢) ديناراً ودائرة البلدية وهي بحاجة إلى ترميم وعزمت البلدية على انجاز عدة مشاريع ، إذ انها رصدة مبلغ (٢٠٠٠) دينار من اجل تبليط الطريق من امام دائرة الإشغال إلى مدخل شارع الأمير عبدالاله وتأسيس عدد من المنتزهات وتم رصد (٥٠٠) دينار للقيام بذلك (١٠٧) .

تكون مشروع الكهرباء في بعقوبة عام ١٩٤٧ من خمس مكائن وهي وحدة من نوع رستن قوتها (٧٨) حصاناً وتعمل بمولد قوته ذات (٥٥) كيلو واط وثلاث مكائن من نوع بيتر قوتها الواحدة (٥٦) حصاناً وتعمل بمولد قوة الوحد ذات (٣٠) كيلو واط والخامسة من نوع بيتر قوتها (٤٠) حصاناً وتعمل

مولد قوته ذات (٢٥) كيلو واط وتعمل المكائن بأجمعها في فصل الصيف وفي فصل الشتاء تشغل أربع منها ويتم تشغيل الخامسة بالتناوب وكانت هذه المكائن لاتلبي حاجة القضاء من الكهرباء ولاتفي حتى مصروفاتها من المحروقات التي تحتاج إليها للتشغيل ونظراً لتوسع الذي شهده القضاء وللطلبات الكثيرة لاشتراك بالمشروع من قبل الأهالي اقترح المفتش وبناء على تقرير معاون المهندس في المشروع احمد شكري بيع المكائن الأربعة من نوع بيتر وشراء ماكينتين بدلهم واحدة ذات قوة (٢٠٠) كيلو واط والأخرى ذات قوة (١٥٠) كيلو واط تكون إلى جانب ماكنة رستن وعند ذاك يجهر القضاء بحاجته من الكهرباء من جانب وتوفير ارباحاً للجنة من الجانب الأخر اما مشروع الماء فانه تكون من مضختان الأولى للضخ الواطئ وتضخ (١٠٠٠٠) غالون من الماء في الساعة والثانية تضخ (١١٠٠٠) غالون من الماء في الساعة ، وكان المشروع يعاني من عدم صلاحية حوض الترسيب على الرغم من إنشائه قبل عام واحد ، إذ كانت اطرافه مشققة ويترسب الية الماء تلك الشقوق وتختلط مع الماء المصفى وتجعله في نهاية الأمر غير صالح للشرب ، فضلاً عن ذلك ان هاتين المضختين غير قادرتين على تجهيز القضاء بالماء وبسبب ذلك قامت اللجنة بشراء مضختين لسخب الماء كل واحدة منها تسحب (١٨٠٠٠) غالون من الماء ونص الاتفاق بين اللجنة والشركة على تزويد هاتين المضختين في عام ١٩٤٨ وبشراء هاتين الماكينتين يصبح المشروع قادراً على تجهيز القضاء بالماء (١٠٨) .

شهد عام ١٩٥١ – ١٩٥٢ قيام البلدية بالعديد من المشاريع ، إذ انها قامت بانجاز جسر على جدول خراسان وكان الهدف منه ربط شارع المحطة بشارع الجسر وقامت بفتح شارع يوصل بين شارع الملك غازي وشارع النهر (خراسان) فضلاً عن ذلك فتحت شارعاً موازياً إلى شارع النهر من خلف كراج البلدية وبلطت شارع خليل باشا وزيادة على ذلك ان البلدية فتحت شارع الجسر الذي يبدأ من قنطرة خراسان ويصل إلى شارع الملك غازي حيث يتصل به وتم المباشرة بإنشاءالجسر عام ١٩٤٩ وفي حقل الكهرباء قامت البلدية بالعمل على توسيع مشروع بعقوبة عندما قامت بجلب ماكنة جديدة رفدت فيها المشروع بعد ان أقامت بناية لها ، وفي الوقت نفسه تم شراء مكنتان إلى قرية الهويدر وانشأ بناية لهما من اجل رفع القدرة الكهربائية فيها ولم تقف عند هذا الأمر بل انها قامت بتأسيس مشروع ماء قرية الهويدر وبناء غرفة للمضخة وحوض لخزن الماء وزيادة على ذلك أسست مشروع ماء قرية بهرز وتبليط قسم من شوارعها

وطرقها ومن تلك الطرق طريق ابو صيدا ، وأبو الجسرا (١٠٩) .

توفرت لدى بلدية بعقوبة في أوائل عام ١٩٥٤ سبعة طواقم توليد لطاقة الكهربائية بلغت قوتها (٣٢٨) كيلو واط وكان المشروع يعاني من قدم هذه المكائن وكان لايمكن الاعتماد عليها ، فضلاً عن عدم قدرتها على سد حاجة القضاء من الطاقة نظراً لاتساعه وكثرة سكانه ومن اجل ذلك سعت البلدية على التعاقد على ماكنة جديدة ذات قوة (٢٥٠) كيلو واط في سبيل زيادة الطاقة الكهربائية في القضاء (١١٠) ، وفي ١ تموز ١٩٥٤ عين غني خليل مهدي درويش رئيس للبلدية بعقوبة وفي عهد رئاسته انجزت العديد من المشاريع العمرانية ، إذ أقدمت على بناء سياج بارتفاع متر على ضفتي جدول خراسان خوفاً من وقوع الأطفال فيه وكلف العمل اكثر من (٤٠٠٠) دينار والملاحظ على هذا العمل قيام البلدية بتهديم نصف خان بني سعد ، إذ انها استخدمت الطابوق الذي جلب من الخان ومع ذلك تحملت البلدية تكاليف العمل لتهديم الخان أكثر مما لو جلبت الطابوق من المعامل ، فضلا عن انها هدمت صرحاً حضارياً كان الواجب المحافظة عليه بدل تهديمه (١١١) .

(٢٠)

استطاعت البلدية استملاك العديد من الأملاك التابعة إلى وزارة المالية عام ١٩٥٥ وبعد ذلك قامت بفتح شارع عام يربط شارع جدول خراسان بشارع الحسينية وسمي بشارع الأمين وفي عام ١٩٥٦ قامت بتبليط القسم الأول من شارع الأمين مع تبليط الفرع الأول الواقع بينه وبين سوق البزازين والعلاوي وفي عام ١٩٥٧ فتحت القسم الثاني من شارع الأمين ومن الإعمال الأخرى التي انجزت في عهد غني باشا بناء سبع قناطر على نهر خراسان عام ١٩٥٧ ، فضلاً عن ذلك قيامها بفتح شارع الكورنيش في ٨ كانون الثاني ١٩٥٨ بعد ان ارسلت لجنة لتقدير ما قطع من اشجار الأهالي ، إذ تم تعويضهم وفق تقدير هذه اللجنة وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٨ أنجزت مشروع الكهرباء الجديد وتم وافتتحه من قبل وزير الأعمار صائب الجبوري (١١٢) .

على الرغم من الضعف المالي التي عانت منه بلدية مركز قضاء بعقوبة والذي جعل من البلدية غير قادرة على تقديم الخدمات بصوره تجعل من الأهالي في مركز القضاء ولاسيما خدمة الكهرباء ، إذ كانت مكائن الخاصة بالمشروع تعاني من العطلات وتكون القرى التي كانت ضمن مسؤليتها بقيت باسمرار تعاني ولاسيما من الإمراض لعدم توفر المياه الصالحة للشرب او عدم قدرتها على توفير الكوادر في مجال الخدمات لإرسالها إلى هذه القرى .

(٢١)

الخاتمة :

١ – استطاعت امانة العاصمة من توفير خدمتى الماء والكهرباء الى اهالي مركز اللواء بعد ان بذلت جهود اً حثيثة في سبيل تحقيق ذلك .

٢ – استطاعت امانة العاصمة من توسيع مركز لواء بغداد واجراء الخدمات فيه من تبليطها لشوارع وفتح اخرى وانشاء المتنزهات والحدائق .

٣- حرصت الامانة على ارواح السكان من خلال تاسيها فرقة اطفاء زودتها بالكوادر والمعدات مما جعلتها على اطفاء الحرائق التي كانت تلتهم بيوت الاهالي

٤ – بقيت امانة العاصمة تعمل وعلى مدى حقبة الدراسة على التخلص من المياه القذرة التي كانت تشكل مشكله لاهالي مركز بغداد واستطاعت في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة من حل هذه المشكلة بتاسيها لمشروع المجاري بعد ان وفرة له اموال كبيرة .

٥ – على الرغم من الاعمال والمشاريع الكبيرة التي قامت بها الامانة الا ان بعض مناطق بغداد بقيت تفتقر الى ذلك .

٦ – كانت البديات تمر بأزمات مالية وكان العلاج ينعكس سلباً على كوادرها او مشاريعها ، إذ تضطر في بعض الاحيان عن بعض موظفيه مما يسبب ارباكاً في عملها او التخلي عان بعض مشاريعها وهذا يعني التقصير في واجباتها .

٧ – ادى المفتشيين الادارين دوراً ايجابياً في ملاحظتهم حول ماكان يدور في داخل البلديات كان في محصلته يصب في خدمة الصالح العام .

٨ – استطاعت بلدية مركز الكوت انجاز كثير من المشاريع العمرانية وهو مايؤكد على حرص المسؤولين والعاملين في البلدية على اداء واجبتهم الخدمية التي كلفوا بها .

٩ – كانت الزيادة في رواتب موظفي البلديات تتبع اهمية العمل ومع ذلك كانت جيدة نسبة الى مقدار الراتب وقد تجعل من الموظف يعش في مستوى معاشي جيد .

١٠ – قدمت بلدية خانقين خدمات كثيرة لمواطنيها الا ان الضف المالي للبدية حد من تقديم المزيد منها ولاسيما في خدمتي الماء والكهرباء .

(٢٢)

الهوامش :

١ - أمانة العاصمة : اصطلاح يستخدم في العراق فقط ويعني (بلدية بغداد) وعد السبب في ذلك ان بغداد هي (عاصمة العراق) وأوسع المدن العراقية وأكبرها وبسبب ذلك ان إدارة البلدية تختلف فيها عن باقي ألوية العراق إذ تعد بلدية من الدرجة الممتازة ولذلك اطلق عليها امانة العاصمة تميزاً لها عن البلديات الأخرى ويسمى رئيسها باسم امين العاصمة . ينظر:
عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ٨٠ .
٢ - كمال رشيد خماش العكيدلي ، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٢١ – ١٩٣٩ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٥١ .
٣ - عبدالعظيم نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ – ١٩١٨ دراسة تاريخية ، المكتبة الحديدرية ، ايران ، ١٩٩٤ ، ص ١٨٠ .
٤ - عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨ ، ط٤ ، المكتبة الحيدرية ، قم ، ٢٠٠٤ ، ص ٤ .
٥ - لمى عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم ، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٣ .
٦ - عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق قديماً وحديثاً ، ط٣ ، دار اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ .
٧ - قاسم عبد الهادي دايخ الزيرجاوي ، الأوضاع السياسية والاجتماعية للكاظمية في العهد العثماني الأخير ١٨٣١ – ١٩١٧ دراسة تاريخية ، مطبعة العتبة الكاظمية ، الكاظمية ، ٢٠١٥ ، ص ٢٠١ .
٨ - عبدالعظيم نصار ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .
٩ - المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ .
١٠ - الروبية : وهي عمله هندية تعادل (٧٥) فلساً ومن أجزائها العانة والتي تعادل (٤) فلوس والبارة وهي أقل قيمة من العانة واستخدمت من قبل البريطانيين في العراق عام ١٩١٦ بعد الغاء الليرة العثمانية وبقي التعامل في هذه العملة إلى عام ١٩٣٢ . ينظر :
سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، موسوعة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٧٦ – ١٨٢ ؛ جميل الطائي ، موسوعة تاريخ محلات بغداد وأسرها (الجانب الشرقي) ١٦٣٨ – ١٩٥٨ ، مطبعة انوار دجلة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠١ .
١١ - اسامة الدوري ، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٧ – ١٩٢٠ ، دار الشرق للطباعة والنشر ، د . ت ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٢ – ٢٣ ؛ اسراء عبد المنعم الكاظم ، الادارة البلدية في بغداد قبل تأسيس امانة العاصمة ، ملاحق جريدة المدى ، بغداد ، العدد ١٥٤٢٩ ، ١٧ نيسان ٢٠١٦ .

١٢ - عبدالله حميد العتابي ، البواكير الأولى لبلدية مدينة بغداد ، مجلة التراث العلمي ، العدد ٢ ، مركز احياء التراث العلمي العربي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٣٢٣ ؛ اسراء عبدالمنعم كاطم السعدي ، الادارة البلدية في بغداد قبل تاسيس امانة العاصمة ، ملاحق جريدة المدى ، بغداد ، العدد ١٥٤٢٩ ، ١٧ نيسان ٢٠١٦ .
١٣ - كان أول رئيس إلى بلدية الاعظمية ملا جعفر بن الحاج صالح الحاج مهدي الأعظمي وأعقبه في رئاستها امين افندي المتولي عام ١٩٢٠ ثم تولى رئاستها علي عبدالمجيد بن الملا ايوب عام ١٩٢١ وفي عام ١٩٢٢ تولى عبالكريم الحاج حمودي الملا احمد الأعظمي رتاستها وحل محله سيد مصطفى سعيد امين واستمر في مهام عمله إلى عام ١٩٣٥ وجاء بعده اسماعيل عبدالوهاب ملا حسين الاعظمي ينظر :
هاشم الدباغ ، الأعظمية والأعظميون دراسة تاريخية تراثية اجتماعية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ص ١١٣ – ١١٤ .
١٤ - د . ك . و ، الملفة المرقمة ١٥٦١ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية الأعظمية عام ١٩٢٣ ، تقديم خلاصة بلدية الأعظمية ، كتاب مرفوع من وزارة المالية إلى وزارة الداخلية ، كادر بلدية الأعظمية عام ١٩٢٣ ، ٢٨ ، ص ص ١٧١.
١٥ - الجدول من عمل الباحث اسناداً إلى ، المصدر نفسه ، واردات ومصروفات بلدية الأعظمية عام١٩٢٣ ، و ٢٨ ، ص ١٧٢ .
١٦ - صبيح نشأت : ولد عام ١٩٩٣ وتخرج ضابط من المدرسة الحربية في اسطنبول عام ١٩٠١ تولى العديد من المهام الإدارية في وزارة الإشغال والمواصلات ووزارة الدفاع والمالية . ينظر :
اسراء عبدالمنعم السعدي ، امانة العاصمة في عامها الأول ١٩٢٣ ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٢٠٣٩٨ ، ٢١ تشرين الأول ١٩١٨ .
١٧ - اسراء عبدالمنعم كاطم السعدي ، تاريخ امانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٣ – ٣٠ .
١٨ - عباس فرحان ظاهر على ال شبر الموسوي ، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧ .
١٩ - فخري الزبيدي ، بغداد من ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤ ، مطبعة دار الثقافة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ص ٣٠ – ٣١ .
٢٠ - عماد عبدالسلام رؤوف ، تاريخ مياه الشرب القديمة في بغداد ، مطبعة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٧ .

٢١ - ظلت البلديات في العراق تابعة إلى وزارة الداخلية ومنذ تأسيس الحكم الملكي عام ١٩٢١ وحتى قيام النظام الجمهوري في ١٤ تموز ١٩٥٨ .ينظر :

(٢٤)

علاء علي جبارة المالكي ، النظام الإداري في العراق ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٦ ، ص ص ٢٧٣ – ٢٧٧ .

٢٢ - ماجد حسن عبد الجنابي ، وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية) دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤوليتها التخصصية (١٩٢١ – ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٩ .

٢٣ - عباس فرحان ظاهر على ال شبر الموسوي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

٢٤ - جريدة الشعب ، بغداد ، العدد ٢١٥٥ ، ٢٤ شباط ١٩٥٤ .

٢٥ - غسان محمد سعيد العبطان ، حضارة العراق ، ج ١٢، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٩٠ – ٩١ .

٢٦ - عباس فرحان ظاهر علي ال شبر الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

٢٧ - دعاء محمد قاسم ، الكهرباء في العراق حتى عام ١٩٦٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ص ٤١- ٤٢ .

٢٨ - المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

٢٩ - وهيب حسن نشمي العبودي ، امانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٨٨ .

٣٠ - وهيب حسن نشمي العبودي ، كيف اصبحت كهرباء بغداد شركة حكومية في الخمسينيات ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٢١٢٩٩ ، ١٨ آب ٢٠١٩ .

٣١ - وهيب حسن تشمي العبودي ، امانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، ص ص ٧٣ – ٧٨ .

٣٢ - الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص ص ٦٤ – ٦٥ ؛ الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ص ٨٥ – ٨٦ ؛ الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٢ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ ؛ الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ص ٦٨ – ٧٠ ، الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص ص ١٤٥ – ١٤٨ ؛ الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٦ ، مطبعة

(٢٥)

الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص ص ٢٠١ – ٢٠٣ ؛ الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٧ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ص ٣٣٧ – ٣٣٨ .

٣٣ - كمال رشيد خماش العكيلي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢ – ٤٣

٣٤ - حيدر عطية كاظم مطلك السوداني ، الموقف الرسمي والشعبي من سكان الأكواخ بغداد أنموذجا ١٩٣٢ – ١٩٦٣ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ص ٨ – ٩ .

٣٥ - جريدة الشعب ، العدد ٢٨١٧ ، ٣ كانون الثاني ١٩٥٤ .

٣٦ - المصدر نفسه ، العدد ٢١٩٤ ، ٧نيسان ١٩٥٥ .

٣٧ - اسراء عبدالمنعم كاظم السعدي ، تاريخ امانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١ – ١٩٣٩ ، ص ١٠٨ .

٣٨ - وهيب حسن نشمي العبودي ، امانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، ص ٨١ .

٣٩ - عباس فرحان ظاهر علي ال شبر الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

٤٠ - وهيب حسن نشمي العبودي ، امانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، ص ٨٢ .

٤١ - عباس فرحان ظاهر علي ال شبر الموسوي ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

٤٢ - محمود درويش وآخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، مطبعة اتحاد الناشرين العراقيين ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٧٨٣ .

٤٣ - جريدة الشعب ، العدد ٢٧١٢ ، ٣ كانون الثاني ١٩٥٧ .

٤٤ - تولت السلطات البريطانية اطفاء الحرائق ومنذ دخولها بغداد عام ١٩١٧ وعند قيام الحكم الملكي في العراق اصبح هناك فرقة اطفاء تتكون من سبعة اشخاص ويرئسها المستر فيشر وبعد انهاء عقد فيشر ومغادرته العراق استلم الاسطة علي وأخوه إبراهيم شؤون ادارة فرقة الإطفاء . ينظر :

اسراء عبدالمنعم كاظم السعدي ، تاريخ امانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١ – ١٩٣٩، ص ص ١١٣ – ١١٤ ؛ عباس بغدادي ، لئلا ننسى بغداد في العشرينات ، تقديم : عبدالرحمن منيف ، دار الفارس للنشر ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٥١ – ٣٥٢ .

٤٥ - اسراء عبدالمنعم كاظم السعدي ، تاريخ امانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١ – ١٩٣٩ ، ص ص ١١٤ –١١٥ .

٤٦ - مجلة لغة العرب ، بغداد ، العدد ٥ ، ١ أيلول ١٩٢٧ ، ص ٣١٦ .
٤٧ - وهيب حسن نشمي العبودي ، امانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، ص ٩٤ .
(٢٦)
٤٨ - وداد جمال محمد ، الاطفائية متى تأسست وكيف تطورت ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٥٦٠٩ ، ٢٨ ايلول ٢٠١٩ .
٤٩ - مجلة لغة العرب ، العدد ٤ ، ١١ نيسان ١٩٢٩ .
٥٠ - كمال رشيد خماش العكيدلي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧ – ٤٨ .
٥١ - عبدالرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .
٥٢ - جريدة الحرية ، بغداد ، العدد ١١١٢ ، ٢١ شباط ١٩٥٨ .
٥٣ - المصدر نفسه ، العدد ١٠٨٢ ، ٤كانون الثاني ١٩٥٨ .
٥٤ - المصدر نفسه ، العدد ١٠٨٤ ، ٦ كانون الثاني ١٩٥٨
٥٥ - المصدر نفسه ، العدد ١١٠١ ، ٤ شباط ١٩٥٨
٥٦ - المصدر نفسه ، العدد ١١٠٩ ، ١٧ شباط ١٩٥٨ .
٥٧ - فاطمة عبد شرقي العتابي ، الكوت دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩١٤ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨ .
٥٨ - عبدالعظيم نصار ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥ .
٥٩ - القرش : عمله فضية عثمانية سكت في عهد السلطان سليمان الثاني عام ١٦٨٨ وكان وزنها (٦) دراهم ثم زيد وزنها الى (٨) دراهم في عهد السلطان احمد الثالث ١٧٠٣ – ١٧٣٠ وبقي تستخدم في العراق الى احتل من قبل بريطانيا عام ١٩١٤ – ١٩١٨ . ينظر :
خليل علي مراد ، العراق في العهد العثماني الثاني دراسة في الادارة العثمانية والحياة الاقتصادية ،١٦٣٨ – ١٧٥٠ ، مطبعة الرافدين ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٠٨ .
٦٠ - كريم عجيل فالح الموسوي ، الكوت في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩ – ١٩١٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٩ .
٦١ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ٨٨٣٤ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الكوت ١٩٣٦ ، تقرير المفتش الإداري مرفوع إلى وزارة الداخلية ، الكهرباء والماء في مركز قضاء الكوت ١٩٢١ ، و ٢ ، ص ١٠ .
٦٢ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ١٦٣٥ /٣٢٠٥٠ ، بلدية لواء الكوت ١٩٢٢ ، كتاب صادر من قبل متصرفية لواء الكوت إلى وزارة الداخلية ، منتخبي بلدية قضاء الكوت ١٩٢٢ ، و١٥ ، ص ٢٨ .
٦٣ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ١٦١٩ ، ٣٢٠٥٠ ، حسابات بلدية الكوت ١٩٢٥ ، كتاب صادر من متصرفية لواء الكوت إلى وزارة الداخلية ، كادر بلدية مركز قضاء الكوت ١٩٢٤ ، و٦ ، ص ١٨٨ .
(٢٧)
٦٤ - المصدر نفسه ، مشاريع البلدية ١٩٢٤ ، و٦ ، ص ١٨٩ .
٦٥ - الجدول من عمل الباحث استناداً : إلى المصدر نفسه ، واردات ومصروفات بلدية مركز قضاء الكوت ، و٦ ، ص ١٩٠ .
٦٦ - المصدر نفسه ، الاستغناء عن خدمات مأمور النفوس وكاتب البلدية الثاني ١٩٢٤ ، و٦١ ، ص ٢٠٤ .
٦٧ - المصدر نفسه ، كادر بلدية مركز قضاء الكوت ١٩٢٥ ، و٤ ، ص ٩٠ .
٦٨ - اصدرت الحكومة العراقية قانوني البانزين والرصيف وقد فرضت عانه واحده عن كل غالون ونكون قانون الرصيف من اربعة عشر مادة نظمت كيفية انشاء الرصيف والأموال التي تأخذها البلدية من اصحاب البيوت والمحلات مقابل ماتقوم به البلدية من انشاء الأرصفة او يقع على البلدية انجازه على حسابها . ينظر :
الحكومة العراقية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٦ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٢٧ ، ص ص ١٨٨- ١٨٩ ، ٢٢١ – ٢٢٥ .
٦٩ - الجدول من عمل الباحث استناداً إلى : د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ١٦١٩ ، ٣٢٠٥٠ ، حسابات بلدية الكوت ١٩٢٥ ، كتاب صادر من متصرفية لواء الكوت إلى وزارة الداخلية ، اسيفاء رسوم البنزين والكاز ١٩٢٥ ، و٣١ ، ص ١٢٣ .
٧٠ - نصت المادة الرابعة والعشرون من قانون البلديات (٨٤) لسنة ١٩٣١ على انتخاب العضو في المجلس البلدية ضمن منطقته . ينظر :
الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١ ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، ١٩٣٢ ، ص ٧٧٩ .
٧١ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ٨٨٣٤ /٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء الكوت ١٩٣٦ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء الكوت ١٩٣٦ ، و ٢ ، ص ١٠ .
٧٢ – المصدر نفسه ، بلدية مركز قضاء الكوت ١٩٣٦ ، و٢ ، ص٩
٧٣ - المصدر نفسه ، بلدية مركز قضاء الكوت ١٩٣٦ ، ٢ ، ص ١٠ .

٧٤ - المصدر نفسه ، الماء والكهرباء في مركز لواء الكوت ، و٢ ، ص ١١ .
٧٥ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ٧٢٤١ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز لواء الكوت ١٩٣٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية مركز قضاء الكوت ، ١٩٣٨ ، و١٧ – ١٨ ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

(٢٨)

٧٦ المصدر نفسه ، تفتيش بلدية مركز قضاء الكوت ، ١٩٣٨ ، و١٦ ، ص ٢٥ .
٧٧ - المصدر نفسه ، تفتيش بلدية مركز قضاء الكوت ، ١٩٣٨ ، و١٧ – ١٨ ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .
٧٨ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ٩٢٣٤/ ٣٢٠٥٠ ، تقارير المفتش الإداري عن لواء الكوت ١٩٥٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري مرفوع إلى وزارة الداخلية ، مشاريع الماء والكهرباء في مركز قضاء الكوت ١٩٥٢، و١ ، ص ١٢ .
٧٩ - المصدر نفسه ، بلدية مركز الكوت عام ١٩٥٢، و١ ، ص ١١ .
٨٠ - جريدة الشعب ، العدد ٢٨٦٦ ، ١٢ آذار ١٩٥٤ .
٨١ - جريدة الحرية ، العدد ٣٠٣ ، ١٠ حزيران ١٩٥٥ .
٨٢ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٩٩٠٩ / ٣٢٠٥٠ ، تقرير تفتيش الكوت ١٩٥٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية مركز قضاء الكوت عام ١١٩٥٨ ، و٢١٨ ، ص ٢٤٤ .
٨٣ – المصدر نفسه ، تفتيش بلدية مركز قضاء الكوت عام ١١٩٥٨ ، و٢١٩ ، ص ٤٤٥ .
٨٤ - المصدر نفسه ، تفتيش بلدية مركز قضاء الكوت عام ١١٩٥٨ ، و٢١٩ ، ص ٢٤٦ .
٨٥ - احمد الرجبي الحسيني ، تاريخ بلدية بعقوبا في العهد العثماني ، ج١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٣٩ .
٨٦ - تولى رئاسة البلدية بعد رفيق افندي (١٨٨٢ – ١٨٩٢) محمد افندي (١٨٩٢ – ١٨٩٨) ومحمود افندي (١٨٨٩-١٩٠٧) وعزة افندي (١٩٠٧ – ١٩١١) وسليمان افندي ١٩١١ – ١٩١٧) واحمد افندي ١٩١٧) . ينظر :
المصدر نفسه ، ص ص ٤٧ – ٥٥ .
٨٧ - المصدر نفسه ، ص ٣
٨٨ - تولى بعد محمد توفيق رئاسة البلدية في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩١٧ كل من حسين شكري ١٩١٨ واعقبه محمد توفيق افندي ١٩١٨ ١٩١٩ للمرة الثانية ثم حسن شكري . ينظر :
احمد الرجبي الحسيني ، تاريخ بلدية بعقوبتا في عهدي الاحتلال البريطاني والملكي ، ج٢ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٧ -٢٠ .
٨٩ - المصدر نفسه ، ص ١٧ .
٩٠ - سعد محمد علي حسين ، التطورات السياسية والتنظيمات الإدارية في ديالى ١٩١٧- ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١١٣ – ١١٤ .

(٢٩)

٩١ - احمد الرجبي الحسيني ، بعقوبا في عهدي الاحتلال البريطاني والملكي ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ص ١١٤ – ١١٥
٩٢ - سعد محمد علي حسين ، المصدر السابق ، ص ص ١١٦ – ١١٧ .
٩٣ - عمار حسين على العنزي ، لواء ديالى دراسة في اوضاعه الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٥٣ .
٩٤ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ٨١٨٩ /٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء ديالى ١٩٣٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية بعقوبة عام ١٩٣٤ ، و٩ ، ص ٣٠ .
٩٥ - المصدر نفسه ، تعمير سجن بعقوبة من قبل بلديتها عام ١٩٣٤، و٧ ، ص ١٠٨ .
٩٦ - عمار حسين على العنزي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .
٩٧ - المصدر نفسه ، إيرادات بلدية بعقوبة عام ١٩٣٧ ، و ٣١ ، ص ٦٩ .
٩٨ - المصدر نفسه ، املاك بلدية بعقوبة عام ١٩٣٧ ، و ٣١ ، ٦٢ .
٩٩ - المصدر نفسه ، مسؤولية القرى القريبة من بلدية بعقوبة عام ١٩٣٧ ، و٣١ ص ٦٥ .
١٠٠ - المصدر نفسه ، معاناة سكان القرى من الطرق ١٩٣٧ ، و٣١ ، ص ٦٣ .
١٠١ - الملاريا : سمي المرض بالملاريا اي (الهواء العفن) في اللغة الايطالية فكان الرأي السائد في ايطاليا في القرن التاسع عشر ان ذرات حيوانية تتكاثر في الماء الراكد العفن تتطاير في الهواء ومن ثم تتعفن وتدخل الدم الى ان تمكن العلماء سامبون ، ولو ، وترزي عام ١٩٠٠ ان يثبتو بالتجربة ان البعوض هو الناقل للمرض . ينظر :
احمد الحلواني ، الملاريا ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص ١٢ .
١٠٢ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٧٩٩٦/ ٣٢٠٥٠، تفتيش قضاء بعقوبة ١٩٣٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، الصحة في بعقوبة ١٩٣٧ ، و ٣١ ، ص ٦٥ .
١٠٣ - المصدر نفسه ، مشاريع البلدية عام ١٩٣٧ ، و٣١ ، ص ٦٣ .
١٠٤ - المصدر نفسه ، مشروع الماء والكهرباء في بعقوبة ، و٣١ ، ص ص ٦٤ – ٦٥ .

١٠٥ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ٩٥٢٠ / ٣٢٠٥٠ ، تقرير عن لواء ديالى عام ١٩٤٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري الى وزارة الداخلية ، كادر بلدية بعقوبة عام ١٩٤٧ ، و ٩ ، ص ١٦ .

(٣٠)

١٠٦ د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٩٥٢٠ / ٣٢٠٥٠ ، تقرير عن لواء ديالى عام ١٩٤٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، اعضاء المجلس البلدي في بعقوبة عام ١٩٤٧ ، و٩ ، ص ١٧ .

١٠٧ - المصدر نفسه ، املاك ومشاريع بلدية بعقوبة عام ١٩٤٧ ، و ٩ ، ص ١٨ .

١٠٨ - المصدر نفسه ، مشروعي الماء والكهرباء ١٩٤٧ ، و ٩ ، ص ٢٠ .

١٠٩ - عمار حسين على العنزي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٩ – ٦٠ .

١١٠ - جريدة الشعب ، العدد ٢٨٤٣ ، ١٢ شباط ١٩٥٤ .

١١١ - احمد الرجبي الحسيني ، بعقوبا في عهدي الاحتلال البريطاني والملكي ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

١١٢ - المصدر نفسه ، ص ص ٩٠ – ٩٢ .

(٣١)

قائمة المصادر

أولا: الوثائق الغير المنشورة .

ملفات دار الكتب والوثائق : د . ك . و .

أ- ملفات وزارة الداخلية

رقم الملفة	عنوان الملفة
٣٢٠٥٠/ ١٦٣٥	بلدية لواء الكوت 1922 .
٢٠٥٠/ ١٥٦١	بلدية الأعظمية عام ١٩٢٣ .
٣٢٠٥٠/ ١٦١٩	حسابات بلدية الكوت ١٩٢٥ .
٣٢٠٥٠/ ٨١٨٩	تفتيش لواء ديالى ١٩٣٤ .
٣٢٠٥٠/ ٨٨٣٤	تفتيش مركز قضاء الكوت ١٩٣٦ .

٧٩٩٦ / ٣٢٠٥٠	**تفتيش قضاء بعقوبة ١٩٣٧ .**
32050 / 7241	تفتيش مركز لواء الكوت 1938 .
32050 / 9520	تقرير عن لواء ديالى عام 1947 .
32050 /9234	تقارير المفتش الإداري عن لواء الكوت 1952 .
32050/ 19909	تقرير تفتيش الكوت 1958 .

ثانياً : الوثائق المنشورة :
الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ .
الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤ .
الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٢ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٤ .
الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٤ .

(٣٢)

الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٥ .
الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٦ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٧ .
الجمهورية العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٧ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٨ .
الحكومة العراقية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٦ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٢٧ .
الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١ ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، ١٩٣٢ .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح :
١ ـ اسراء عبدالمنعم كاظم السعدي ، تاريخ امانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
٢ ـ حيدر عطية كاظم مطلك السوداني ، الموقف الرسمي والشعبي من سكان الأكواخ بغداد أنموذجا ١٩٣٢ – ١٩٦٣ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٣ .
٣ ـ دعاء محمد قاسم ، الكهرباء في العراق حتى عام ١٩٦٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٦ .
٤ ـ عباس فرحان ظاهر على ال شبر الموسوي ، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .
٥ ـ علاء علي جبارة المالكي ، النظام الإداري في العراق ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٦ .
٦ ـ عمار حسين على العنزي ، لواء ديالى دراسة في اوضاعه الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
٧ ـ فاطمة عبد شرقي العتابي ، الكوت دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩١٤ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠٠٩ .
٨ ـ كريم عجيل فالح الموسوي ، الكوت في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩ – ١٩١٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠٠٩
٩ ـ كمال رشيد خماش العكيدلي ، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٢١ – ١٩٣٩ دراسة تاريخية ،

(٣٣)

اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .
١ ـ لمى عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم ، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ .

١١ - ماجد حسن عبد الجنابي ، وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية) دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤوليتها التخصصية (١٩٢١ – ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية .
١٢ - وهيب حسن نشمي العبودي ، امانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٠ .
رابعاً : الكتب :
١ - احمد الحلواني ، الملاريا ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ .
٢ - احمد الرجبي الحسيني ، تاريخ بلدية بعقوبا في العهد العثماني ، ج١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٢ .
٣ - ـــــــــــــــــــ ، تاريخ بلدية بعقوبتا في عهدي الاحتلال البريطاني والملكي ، ج٢ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٤ .
٤ - اسامة الدوري ، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٧ – ١٩٢٠ ، دار الشرق للطباعة والنشر ، د . ت ، ٢٠٠٩ .
٥ - جميل الطائي ، موسوعة تاريخ محلات بغداد وأسرها (الجانب الشرقي) ١٦٣٨ – ١٩٥٨ ، مطبعة انوار دجلة ، بغداد ، ٢٠٠٤ .
٦ - خليل علي مراد ، العراق في العهد العثماني الثاني دراسة في الادارة العثمانية والحياة الاقتصادية ،١٦٣٨ – ١٧٥٠ ، مطبعة الرافدين ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
٧ - سعد محمد علي حسين ، التطورات السياسية والتنظيمات الإدارية في ديالى ١٩١٧- ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٨ .
٨ - سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، موسوعة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ .
٩ - عباس بغدادي ، لئلا ننسى بغداد في العشرينات ، تقديم : عبدالرحمن منيف ، دار الفارس للنشر ، عمان ، ١٩٩٨ .
١٠ - عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨ ، ط٤ ، المكتبة الحيدرية ، قم ، ٢٠٠٤ .
١١ - عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق قديماً وحديثاً ، ط٣ ، دار اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ .

١٢ - عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٣ .
١٣ - عبدالعظيم نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ – ١٩١٨ دراسة تاريخية ، المكتبة الحديدرية ، ايران ، ١٩٩٤
١٤ - عماد عبدالسلام رؤوف ، تاريخ مياه الشرب القديمة في بغداد ، مطبعة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
١٥ - غسان محمد سعيد العبطان ، حضارة العراق ، ج ١٢، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٥ .
١٦ - فخري الزبيدي ، بغداد من ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤ ، مطبعة دار الثقافة ، بغداد ، ٢٠١٣ .
١٧ - قاسم عبد الهادي دايخ الزيرجاوي ، الأوضاع السياسية والاجتماعية للكاظمية في العهد العثماني الأخير ١٨٣١ – ١٩١٧ دراسة تاريخية ، مطبعة العتبة الكاظمية ، الكاظمية ، ٢٠١٥ .
١٨ - محمود درويش وآخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، مطبعة اتحاد الناشرين العراقيين ، بغداد ، ٢٠١٣ .
١٩ - هاشم الدباغ ، الأعظمية والأعظميون دراسة تاريخية تراثية اجتماعية ، بغداد ، ١٩٨٤ .
خامساً : البحوث المنشورة :
١ - اسراء عبد المنعم الكاظم السعدي ، الادارة البلدية في بغداد قبل تأسيس امانة العاصمة ، ملاحق جريدة المدى ، بغداد ، العدد ١٥٤٢٩ ، ١٧ نيسان ٢٠١٦ .
٢ - ـــــــــــــــــــــــــــ ، امانة العاصمة في عامها الأول ١٩٢٣ ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٢٠٣٩٨ ، ٢١ تشرين الأول ١٩١٨ .
٣ - عبدالله حميد العتابي ، البواكير الأولى لبلدية مدينة بغداد ، مجلة التراث العلمي ، العدد ٢ ، مركز احياء التراث العلمي العربي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ .
٤ - وداد جمال محمد ، الاطفائية متى تأسست وكيف تطورت ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٥٦٠٩ ، ٢٨ ايلول ٢٠١٩ .
٥ - وهيب حسن نشمي العبودي ، كيف اصبحت كهرباء بغداد شركة حكومية في الخمسينيات ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٢١٢٩٩ ، ١٨ آب ٢٠١٩
والمجلات الصحف:
ا - المجلات : ب – الصحف :
مجلة لغة العرب جريدة الشعب .
جريدة الحرية